الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

الانتفاضة الجماهيرية
النصر لارادة الشعب

1984

1

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1984 - N° 1 - 9ème année - 10 F.

الى شهداء

انتفاضة يناير 1984

نهدي هذا العدد

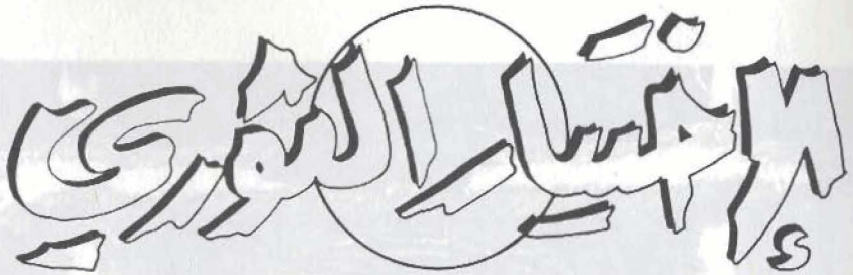

مجلة مغربية عربية

فهـــرس

تقديم ٣

كلمة العدد : المستقبل للشعب الكادح ٥

الوضع الاقتصادى والاجتماعي ١١

الواقع السياسي الراهن ٢٥

المغرب : الدولة المخزنية والقمع : عبد الله البارودى ٣٤

ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية : د. برهان غليون ٥٠

البنك الدولي في خدمة الامبريالية ٦٣

مختارات من الصحافة ٦٦

* بلد في طريق التخلف : جريدة "لاكروا" الفرنسية.
* تطوان : الانتفاضة : جريدة "لومانيتي" الفرنسية.
* معارضو المؤتمر الاسلامي... مجلة "الكفاح العربي".
* بوعبيد : ملكي أكثر من الملك : جريدة ليبراسيون الفرنسية.

بيانات ٧٨

فبراير ١٩٨٤ العدد الاول السنة التاسعة

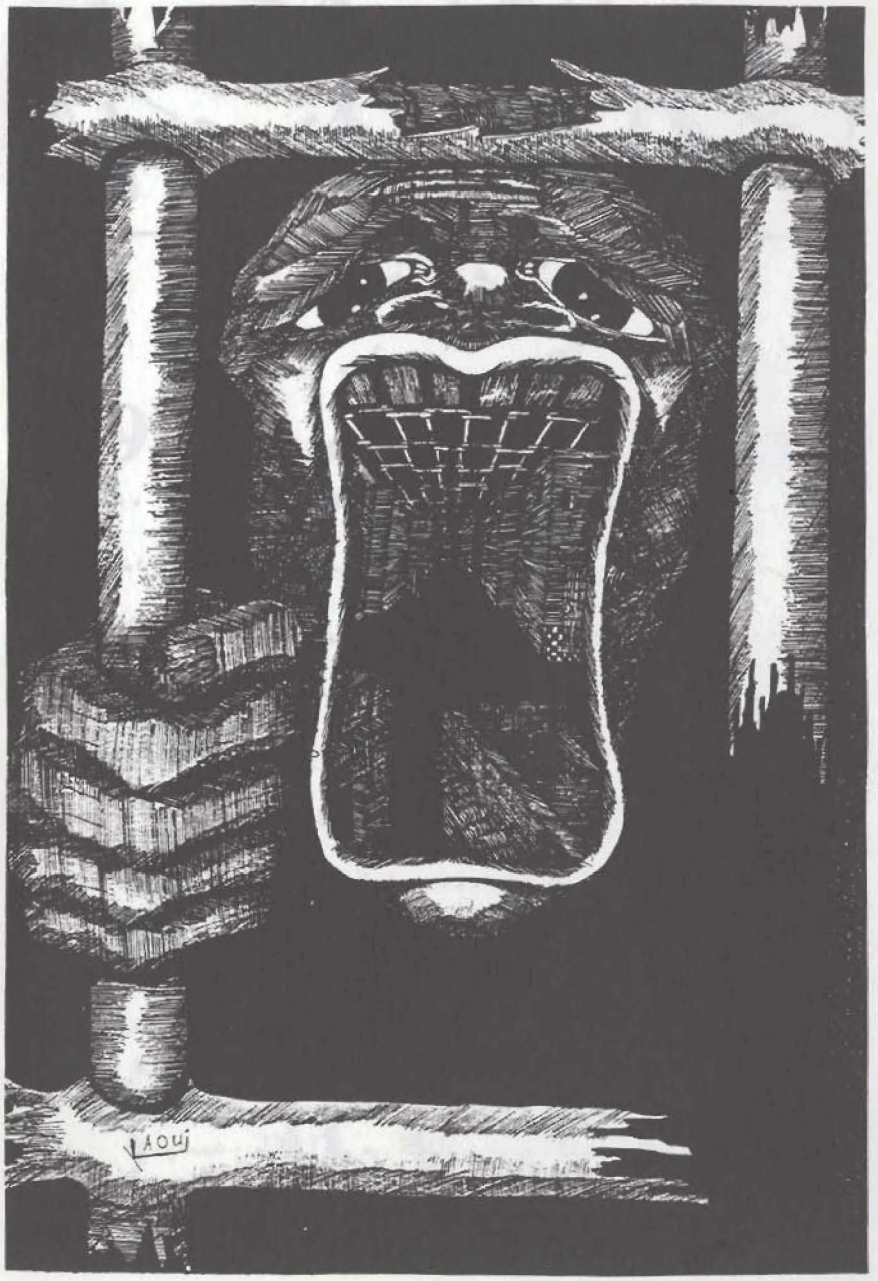

تقديم

يصدر هذا العدد وأصداء انتفاضة الجماهير الشعبية المغربية البطولية تهزّ أركان البلاد .. وتمتدّ الى مختلف أنحاء المعمور ... خصصناه اذن لمحاولة التجاوب مع هذا الحدث الهام، ان لم نقل المنعطف التاريخي في نضال شعبنا.

فكلمة العدد تتطرق ـ بشكل مطوّل نسبيا ـ للانتفاضة لابراز طبيعتها العميقة واستخلاص الدروس الاساسية التي سجّلتها سواء بالنسبة لسياسة الحكم وحلفائه أو بالنسبة لمسؤوليات الحركة التقدمية والثورية المغربية وما تنتظرها من مهام جسام.

الا أن الدوافع الموضوعية، التي أدت الى هذه الوضعية ليست وليدة اليوم، ولا هي بدوافع ظرفية عابرة، بل انها تجد جذورها في الازمة الهيكلية، الاقتصادية/ الاجتماعية والسياسية، التي أدت اليها السياسة المعادية للوطن والشعب التي نهجها الحكم، وأعدّها ورتّب لها منذ فجر الاستقلال.

ومن أجل استحضار هذه الدوافع الموضوعية والاسباب الهيكلية التي أدت الى الانتفاضة الشعبية العارمة التي شهدتها بلادنا ، نقترح على المناضلين والقراء الدراستين الاتيتين :

ـ الاولى تعالج الاوضاع الاقتصادية/ الاجتماعية الراهنة في ضوء تطوراتها الكمية الاساسية ونوعية بنياتها وهياكلها الثابتة ،

ـ والثانية تتطرق بشكل مركز للاوضاع السياسية والمحدّدات المرحلية التي تحكمت وتتحكم فيها ، والاحتمالات الواردة في تطورها .

ولاجل تسليط الاضواء على الطبيعة القمعية للنظام المخزني تاريخيا وحاليا ، ننشر دراسة بهذا الصدد تحت عنوان : "الدول المخزنية والقمع" .

كما تأتي الدراسة النظرية حول "آليات السيطرة والعنف في المجتمعات النامية" لتوضيح طبيعة الدولة ("والادارة") ودورها المباشر كأداة في يد الطبقة السائدة من أجل فرض هيمنتها وادامة استغلالها .

وارتأينا أن نختتم العدد ببعض النماذج المختارة من الصحافة عن الانتفاضة المجيدة .

★

كلمة العدد

المستقبل للشعب الكادح

مرة أخرى .. يغرق النظام الرجعي انتفاضات الجماهير الشعبية العزلاء في بحار من الدم ، فمن أقصى الشمال الى تخوم الصحراء كان القمع والبطش هو الرد الوحيد الذى واجهت به قوى القمع العسكرية والبوليسية لازيد من أسبوعين ، سخط مختلف فئات الشعب الكادح وغضبها ازاء وضعها الاقتصادى الاجتماعي المتردى .

وكعادته يلتجيء النظام الى أسلوب الوعيد والتهديد والبحث عن كل التبريرات مهما كانت غرابتها وحماقتها لتغطية الاسباب الحقيقية التي تكشف عجزه ووصوله الى طريق مسدود .

فاذا ما تركنا أكذوبة "التآمر الخارجي" جانبا ، فاننا لن نجد صعوبة تذكر في وضع الاصبع على مكامن الداء وابراز الدوافع الحقيقية للانفجار الجماهيرى الواسع الذى عرفته بلادنا مع مطلع هذه السنة الجديدة .

وبتركيز شديد ، فان الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية وصلت الى درجة من الخطورة جعلت من الانفجار الشعبي أمرا متوقعا لا محيد عنه منذ الصيف الماضي : تدهور مستمر في مستوى المعيشة من جراء الغلاء وجمود الاجور والتقلص المستمر لمجالات العمل .. كل هذا مصحوب بتردي كل المرافق الاجتماعية الحيوية من تعليم وصحة واسكان وغيرها .. أى حالة تردى عامة أوصلت ما يقارب ثمانية ملايين نسمة الى أقل من مستوى الفقر المطلق ، وأصبح معها مستقبل البلاد مرهونا للرأسمال العالمي من جراء الديون المتراكمة والمتزايدة .

أمام وضع مأساوي كهذا، ماذا قدم النظام كبرنامج وكحلول سياسية واقتصادية واجتماعية؟ لا شيء غير التناور والهروب الى الامام. فحفاظا على مصالح طبقته ومصالح الرأسمال الاجنبي، وضمانا لاستمراره، اعتمد أسلوب الحلول الظرفية والهروب من مواجهة المشاكل الحقيقية بايجاد منافذ للتنفيس عنها:

١ ــ ضمان تغطية نفقات الادارة، بالحصول على مساعدات مالية وديون جديدة من البنوك العالمية، وتعليق مشكل فوائد الديون المستحقة بتمطيط آجال تسديدها عبر اعادة جدولتها.

٢ ــ محاولة بعث الروح في الاجماع الزائف الميت، من خلال التصعيد العسكري خارج "المثلث النافع" للافلات من المأزق الدبلوماسي الذي ورط النظام نفسه فيه بشطحاته البهلوانية، ولامتصاص نقمة الجيش ومحاولة الرفع من معنوياته.

٣ ــ تشكيل حكومة "ائتلاف" وطني، بمشاركة عبد الرحيم بوعبيد وزمرته لاستغلال ردائهم "الاشتراكي" المهترئ داخليا وخارجيا وتعويضهم عن شرعيتهم الحزبية المفقودة بشرعية رسمية من الفوق.. في محاولة يائسة لاسترداد جو الحماس الوطني الذي عرفته نهاية الخمسينات، وتمهيدا لفرض واجهة برلمانية شكلية لاحقا.

٤ ــ الحصول على دعم سياسي خارجي من خلال ما سبق ومن خلال تقوية أدواره الخارجية كعميل للامبريالية، باكتساب رئاسة القمة الاسلامية كموقع جديد يضاف الى رئاسة لجنة القدس ورئاسة القمة العربية.. خاصة في مرحلة خلط الاوراق السائدة حاليا في الوطن العربي كتمهيد لخطوات التسوية الامريكية البادية في الافق.

٥ ــ فرض "استقرار" داخلي، كشرط لما سبق، وكضمان لهامش تحرك واسع، وذلك عبر تعميم القمع والارهاب ومصادرة أيّ تحرك سياسي أو اجتماعي أو ثقافي كان مهما صغر حجمه، لخلق حالة استثناء قائمة الذات.

هذه هي محاور سياسة النظام في الشهور الاخيرة. فهل من حاجة بعد هذا كله الى تآمر خارجي من أجل اشعال فتيل الغضب الشعبي؟

فعلا هناك تآمر خارجي لم يتوقف طوال سنوات الاستقلال الشكلي.. لكنه تآمر قوى الامبريالية وصنيعتها الرجعية المغربية، لمصادرة حق الشعب المغربي في تقرير مصيره ومنعه من ممارسة سيادته الشعبية والوطنية. فلا أحد يجهل الدور التقريري الذي أصبحت تلعبه الامبريالية الامريكية على الساحة المغربية وعلى أكثر من مستوى. وحضورها المتكاثف يوما بعد يوم يعبّر لا عن ارادتها في التحكم في حاضر السياسة المغربية فحسب، بل وفي مستقبلها أيضا.

ما لم تدركه حسابات النظام وأسياده الامركيين والغربيين هو أن الواقع المر أعند من كل الاخراجات المسرحية والتناورات، بل وأعند من قوة البطش والارهاب.

فالاجماع لا يمكن أن يفرض من فوق ولو بحد السيف. والسلم الاجتماعي لا يمكن أن يفرض هو الاخر على من تحطم أدنى مقومات عيشه وتعدم امكاناته الاقتصادية وتضيق حرياته الى درجة الاختناق يوما بعد يوم..

أما تزيين الشلة الحكومية ببعض رموز الخيانة والتآمر على نضال الجماهير ــ رغم تسترهم وراء قناع الاشتراكية ــ فليس من شأنه لا اسكات وتهدئة غضب الشعب الكادح، ولا تقديم وصفات وحلول سحرية لمشاكل مزمنة لا مخرج منها الا بالمراجعة الجذرية الشاملة.

هذه هي الحقيقة التي عبرت عنها الجماهير الشعبية بدمائها الطاهرة وبتضحياتها ومواجهتها البطولية للقمع الدموي الوحشي في مختلف مناطق البلاد..

انها ادانة شاملة وقاطعة للحكم وسياسته ومن لف حوله من الانتهازيين ومرتزقة "الحزبية" ومحترفي السياسة. ان الانتفاضات الاخيرة ليست يتيمة أو مفبركة من هذا الخارج الاسطوري.. انها حلقة من مسيرة نضالية طويلة ما فتئ الشعب الكادح وقواه الثورية ينميها ويطورها لفرض ارادته وسيادته، مغذيا اياها بدماء شهدائه ومعاناة المعتقلين والمختطفين من أبنائه، مدنيين وعسكريين، سياسيين ونقابيين..

ان النظام وأذياله لم يجدوا أمام فشلهم التام غير أسلوب القفز على الواقع والتعرية عن حقيقتهم البشعة، حيث تم الالتجاء لعدد من الاجراءات الوقائية الترقيعية:

ــ فتح الحدود مع المدن المحتلة، والتخفيف من الضغط الذي كان مفروضا على المارين منها والذين دفعتهم سياسة النظام القائمة على منطق الاستعمار، منطق المغرب النافع.. وغير النافع، الى ضمان قوتهم اليومي بالتجارة في السلع المهربة.. كملجأ وحيد من الافقار المتعمد والمقصود للمنطقة الشمالية.

ــ تقديم بعض أكباش الضحية من التجار المضاربين وتشديد الرقابة على الاسعار.. لتحويل التهمة عن المسؤولين الحقيقيين عن الازمة.

ــ اظهار الاهتمام بمشاكل مدن القصدير وأوضاعها المأساوية. وهذا ما يذكر بسنة البادية التي لم يدم عمرها أكثر من يوم واحد.

غير أن ما هو أخطر من هذه الاجراءات الديماغوجية وغيرها، هي سياسة "من بعدي الطوفان" التي التجأ اليها النظام خلال وبعد الانتفاضة. وتتلخص هذه

السياسة في ضرب كل طاقة حية بالبلاد، فاعلة كانت أم كامنة. فالاعتقالات الواسعة مستمرة، والتهديدات متواصلة، وتجميد مختلف منابر التعبير، مهما تنوعت اهتماماتها مستمر في التصاعد والامتداد. ان تعميم الارهاب هذا يعبر عن مدى الضعف والهلع الذى أصاب المتسلطين على رقاب الجماهير.

هذا الارهاب لا يتخذ أشكاله العملية الملموسة المذكورة فحسب، بل له أيضا شكله المعنوى الهادف الى فرض حالة خوف داخلية لدى كل مواطن لتجميده ولجمه. في هذا السياق، يندرج التذكير المخجل بصفحة سوداء من تاريخ النظام القائم.. التذكير بمذابح الريف في نهاية الخمسينات، بعد أن لمس الابناء في انتفاضة ٨٤ ما لاقاه آباؤهم بالامس في ملابسات وظروف معقدة، من بطش وتنكيل.

غير أن ما يتناساه النظام هو أن ذاكرة الشعب المغربي لم تستحضر أحداث الريف فحسب، بل كل المجازروالحملات القمعية والتصفيات العديدة التي مارسها عملاء الامبريالية في حقه طوال أزيد من ربع قرن. فهذه الصفحات السوداء حاضرة في وعيه باستمرار. واذا كانت الرجعية تنسى هذه الوقائع من حين لاخر، عندما تصدق أكاذيبها وتثق في مناوراتها الديماغوجية، فان الجماهير الشعبية تجد من جهتها وفي واقعها اليومي عنصر تذكير دائم بمحنها الماضية والحاضرة وتغذية لصمودها ونضالها، ايمانا منها بأن المستقبل لها في آخر الامر مهما طال الظلام الراهن.

لقد تهاوت كل مناورات النظام، وسقطت الاقنعة عن كل المندسين في صفوف الحركة التقدمية والديموقراطية، وحفرت دماء شهداء الانتفاضة خندقا فاصلا ونهائيا مع أعداء الشعب وخدامهم.

ان الانتفاضة بالتالي تضع الجميع أمام مسؤولية تاريخية واضحة لم تعد تشفع معها أطنان التبريرات والتنظيرات التكتيكية وغيرها. ولا خيار آخر أمام القوى المؤمنة فعلا بالتقدم والحرية غير طريق الالتحام بالخط الوطني الثورى الذى تبنته وعبرت عنه الجماهير بصدقها وبساطتها: طريق النضال الجبهوى ضد العدو الطبقي لفرض ارادة الشعب وتحكمه في مصيره واقرار سيادته، أى النضال المتكاثف والمتلاحم من أجل انتصار الخط الوطني الثورى الذى يضع حدا فاصلا وعدائيا مع النظام، ويربط بين النضال ضد التواجد الامبريالي واقرار السيادة الوطنية بالنضال من أجل فرض الديموقراطية سياسيا واقتصاديا، تعبيرا وممارسة كنضال واحد غير قابل لا للتجزئة ولا للمساومة.

ان العمل على بناء جبهة وطنية ديموقراطية حول هذا الخط، والذى ما فتئت مجلتنا تعمل على تغذيته وتمتينه، لم يعد مجرد دعوة ونداء، بل أصبح

واجبا تتحدد في ضوئه من هي القوى الثورية فعلا العاملة على تحمل مسؤوليتها الكاملة ودفع نضال الجماهير الى تحقيق أهدافه وغاياته، ومن هي القوى المحكوم عليها بالتخلف والتقهقر ليطويها النسيان.

وكما أن الجماهير الشعبية، من خلال انتفاضتها المجيدة، لم ترحم أعداءها الطبقيين وقلبت مخططاتهم عليهم، فانها لن تتردد لا اليوم ولا غدا في لفظ مدعي التقدمية والنضال اللفظي من صفوفها.

لقد أثبتت الجماهير من جديد استعدادها للتضحية والعطاء من أجل الحرية والكرامة، وستواصل مسيرتها مهما بلغت قوة البطش والارهاب ومهما اخترع النظام وأسياده الامبرياليون من حلول ظرفية.. فقد بدأت تمسك الامور بيدها وتسقط عنها وصايات المندسّين في صفوفها، كخطوة نحو امتلاك المستقبل الذى هو لها أولا وأخيرا.

★

الوضع الاقتصادى والاجتماعي :

أسسه البنيوية وأزمته الراهنة

لقد شكلت انتفاضة يناير ١٩٨٤ المجيدة، مثل سابقاتها من الانتفاضات الشعبية (مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١) حلقة من حلقات النضال الطبقي المتواصل الذى يقوده شعبنا منذ ٢٧ سنة. وهي اذن لا بد أن توضع في السياق التاريخي للصراع المرير بين الطبقات الشعبية والاقلية الاقطاعية الرأسمالية الحاكمة في المغرب. لكن رسم مسار هذا الصراع الطبقي وابراز معالم تطوره يقتضي تحليل أزمة الوضع الاقتصادى والاجتماعي، من خلال محدداتها البنيوية، وعلى ضوء العوامل الظرفية المرتبطة بتلك المحددات. فاذا كانت الوضعية الاقتصادية الراهنة تتلخص في انحصار النشاط الاقتصادى وتوقف الاستثمارات، وانسداد الاسواق الخارجية، واغراق البلاد في الديون، مع اثقال كاهل الطبقات الشعبية في الزيادة في الاسعار والضرائب، بموازاة مع حملات الطرد والتسريح من العمل، وتهديد كل الطاقات الاجتماعية من تعليم وصحة وشغل ... (أنظر العدد السابق من مجلة الاختيار الثورى)، فان هذا الانهيار الشامل للوضع الاقتصادى هو النتيجة الحتمية لسيطرة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المرتبطة بنظام الاستعمار الجديد ببلادنا التي ترسّخت تقاليدها الطفيلية وعمالتها للرأسمال الاجنبي طوال مرحلة "المسلسل الديموقراطي" بموازاة الخيانة الوطنية وتوطيد التحالف مع الامبريالية.

ان انتقال المغرب من الوضعية الاستعمارية الى نظام الاستعمار الجديد قد كان هو المدخل الرئيسي لتبلور الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ببلادنا ، فالاستقلال الشكلي الذى منحه الاستعمار عن طريق مساومة ايكس ليبان ، قد توخى منه في النهاية تحقيق هدفين أساسيين :

ـ قطع الطريق على تنامي المد التحرري للجماهير المغربية ، وامكانية تطور نضالها في اطار وحدوى على صعيد المغرب العربي والصعيد العربي عامة ، وامكانية تجذير هذا النضال حتى يرتفع الى مستوى ثورة وطنية واجتماعية ضد الهياكل الاقطاعية الرأسمالية القائمة.

ـ في نفس الوقت ، ضمان استمرار المصالح الاجنبية في صيغة استعمار جديد ، أى تعويض السيطرة المباشرة العسكرية والسياسية والاقتصادية بسيطرة غير مباشرة تتنازل شكليا عن الحكم لصالح طبقة عميلة ، وتحتفظ بالجوهر ، أى بالمصالح الاقتصادية والسياسية.

هذه السياسة كانت تستلزم ايجاد أدوات تطبيقها وشروط انجاحها ، أى بالاساس :

ـ ضمان تحكم الرأسمال الاجنبي في كل طاقات اقتصادنا الوطني ، الزراعية والصناعية والمالية والتجارية...

ـ دعم وتطوير طبقة سائدة محليا على شاكلة معمرين جدد ، تتحكم كل فئة منها في قطاع اقتصادى معين وتربطه مباشرة بمصالح الاستعمار الجديد ، مع منح هذه الطبقة أدوات السيطرة على كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية.

وبالنسبة للهدف الاول ، فلقد عمل الاستعمار الجديد على تفكيك وتجزئة الاقتصاد الوطني بهدف ربط كل قطاع منه بمصالح السوق الامبريالية ، بتحد كامل لحاجيات البلاد ، كما يتجلى ذلك في الطابع التصديرى للفلاحة وفقا للحاجيات الاوروبية بشكل خاص ، وفي التركيز على استخراج المواد الاولية ونهبها ، ومقابل ذلك استيراد المواد المصنعة واستعمال بلادنا سوقا لترويجها . وفي نفس الوقت استيراد المنتوجات الفلاحية الاساسية (وخاصة الحبوب) رغم الطاقات والامكانيات الفلاحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا .

لكن مظاهر التبعية لا تقتصر على الميدان الاقتصادى ، بل تشمل الميادين الادارية والتقنية عن طريق المساعدات "التقنية" ، وتمتد أيضا الى الميدان

الثقافي حيث تشكل السياسة التعليمية أبشع مظاهر الطعن في الثقافة الوطنية ، والتوجه نحو استيراد افرازات الفكر الاستعمارى البورجوازى الرجعي .

أما بالنسبة للهدف الثاني فان سيطرة الاستعمار الجديد قد ساهمت بشكل أساسي في تكوين طبقة سائدة ، اعتمدت في جذورها على الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار المباشر سابقا ، ونمت وتجددت حسب متطلبات تلبية حاجياتها وخدمة المصالح الاجنبية.

ان تنازل المعمرين الاجانب لصالح معمرين مغاربة جدد على استثمار أخصب الاراضي الزراعية ، قد جعل قاعدة الاقطاع تحتك بشكل مباشر بالانتاج الزراعي الحديث المعتمد على التقنيات العصرية والطرق الرأسمالية في الانتاج. وهذا عنصر أساسي في تطور الاقطاعية ، تجلى في بروز فئة بورجوازية فلاحية تحت تأثير عوامل متعددة ، منها تمكن الاقطاعية من وسائل انتاج جديدة ، وترويجها للرساميل وتوظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والعقار على الخصوص ، واحتكاكها بالاسواق الخارجية...

ان مجمل هذا التطور قد تم في اطار مراقبة مركزية من طرف "الدولة الجديدة" التي تلعب دورا أساسيا في التوجيه ، والتحكم في الوسائل الكفيلة بدعم نشوء طبقة قوية اقتصاديا تشكل أسس الحكم القائم. وهكذا "أمّم" الجزء الاساسي من أراضي المعمرين (٢٥٠٠٠٠ هكتار) ، وهي أخصب الاراضي المسقية. ومع بداية الستينات أعيد الاعتبار للاقطاعيين والقواد الكبار الذين صودرت ممتلكاتهم بسبب خيانتهم وعمالتهم للاستعمار. كما اتخذت عدة اجراءات مكنت الاقطاعيين وممثليهم الذين يشغلون مناصب هامة داخل الدولة ، من الحصول على أراضي المعمرين بشروط جد مناسبة لهم .

ان نشوء البورجوازية الفلاحية في ظل الدعم المتبادل مع جهاز الدولة (والملاحظ أن وزارة الداخلية هي التي تولت المسؤولية المباشرة في التحولات والمشاريع الاساسية في البادية) قد جعل هذه الفئة لا تقتصر على الاقطاعيين التقليديين ، بل تضم أيضا فئات الموظفين والضباط الكبار وتجار المدن الى جانب العائلة الملكية ، الذين عملوا على الاستفادة من مراكزهم للحصول على نصيب من الارث الاستعمارى.

واضافة الى دعم نشوء البورجوازية الفلاحية ، فان سياسة الاستعمار الجديد كانت تقتضي ايجاد فئة بورجوازية تستعمل للسمسرة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية. ومن أجل ذلك تم الاعتماد أساسا على فئة التجار المستفيدين من نظام الحماية سابقا وفتح أمامها مجال السمسرة بشكل تصبح فيه امتدادا

للرأسمالية الجديدة داخل بلادنا، وتستمد من ذلك سلطتها الاقتصادية والاجتماعية ولم تتكون هذه الفئة البورجوازية الكومبرادورية معارضة للاقطاعية ومصارعة لها، بل أنها عايشتها وآزرتها برعاية الاستعمار الذى يشكل الدعم والسند الاساسي للفئتين، ومن تم الطابع الطفيلي الذى يشكل القاسم المشترك بينهما.

ان نشوء الفئتين وتطورهما ـ البورجوازيتان الفلاحية والكومبرادورية ـ قد جاء اذن نتيجة صيرورة موحدة أطّرها وقادها الاستعمار الجديد، وأدت الى تداخل مصالح الفئتين وتماسكهما الى درجة يصعب معها التمييز بينهما. وهذا التداخل قد أدى الى بلورة طبقة موحدة، هي الطبقة الاقطاعية الرأسمالية. هذه الطبقة المكونة من بقايا الاقطاعيين التقليديين والبورجوازيين ذوى الاصول الاقطاعية وكبار الموظفين ورجال السلطة، يشكل الطابع الكومبرادورى (أى خدمة المصالح الاجنبية) قاسمهم المشترك، قد نمت وترعرعت بدعم متبادل من جهاز الدولة الذى سخر لخدمة مصالحها. واذا كان النظام قد لعب دورا مركزيا في ضبط تطور هذه الطبقة والتحكم فيها، فقد جعلها باستمرار خاضعة لتأثير الايديولوجية الاقطاعية التي ظلت وباستمرار أيديولوجيتها السائدة، رغم التحولات الموضوعية التي حصلت في صفوف الاقطاعية التقليدية.

وبما أن الميدان الفلاحي يشكل مجالا حيويا لنشاط هذه الطبقة، فانها قد عملت منذ البداية على تمتين مصالحها والدفع بالتطور المطلوب داخل هذا القطاع. وهكذا نمت المساحات الكبرى في يد الملاكين الكبار وعلى رأسهم العائلة الملكية، وارتفعت انتاجيتها في ظل القوانين والخطة التي أقرتها الدولة بهذا الشأن: الاسبقية لسياسة السدود، التسهيلات في الضرائب والقروض، قانون الاستثمارات، التسهيلات على مستوى الالات الزراعية والسماد، التشجيعات المخصّصة لانواع جديدة من الانتاج الفلاحي (الشمندر، القطن، النباتات الكيمياوية وغيرها).

ان مجمل هذه الاجراءات التي يمكن تلخيصها في أن ميزانية الدولة تتحمل مصاريف زيادة أراضي المعمرين الجدد بنسبة ٦٠ ٪ وتضع بذلك مكافأة ضخمة تضاف الى الارباح السريعة التي تعود بها تلك الاراضي.. هذه الاجراءات اذن مكنت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية من توطيد مصالحها وتطويرها في الميدان الفلاحي بصورة رئيسية. ومقابل ذلك، لم يكن هذا التطور لصالح الاقتصاد الوطني ككل، بل فقط في اطار توزيع العمل الدولي الرامي الى تلبية حاجيات السوق الخارجية. فنمو المساحات الكبرى وارتفاع انتاجياتها قد اقترن بالتركيز على عدد قليل من المنتوجات التصديرية، كالحوامض مثلا على حساب زراعة الحبوب

الرئيسية الموجهة لتلبية الحاجيات الغذائية الوطنية، مما يخدم ويدعّم الارتباط البنيوى للاقتصاد المغربي بالسوق الخارجية.

والى جانب تثبيت مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في الميدان الفلاحي، فان سياسة الاستعمار الجديد في المجالات الصناعية والتجارية والمالية كانت تقتضي تنشيط البورجوازية في القطاع البنكي وشبكات التوزيع والتسويق، وخصوصا في التجارة الخارجية، وكذلك تشجيع بعض الصناعات الخفيفة التي تسمح باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وبالتالي جلب ارباح اضافية تخفّف من أزمة الرأسمال الاجنبي. هذا مع العلم أن التوجيه الاساسي يبقى هو استنزاف الخيرات الطبيعية والمواد الاولية ـ المناجم والفوسفاط بشكل رئيسي ـ وتبعا لذلك السماح بصناعة خفيفة لاستخراج هذه المواد وتسويقها.

ان تبلور مصالح الفئتين البورجوازية الفلاحية والبورجوازية الكومبرادورية في الميادين الصناعية والتجارية والمالية، لم يتم بشكل منفصل، بل انسجم وتماسك بفضل العوامل الاتية:

ـ ان التسهيلات والمكافئات التي تمنحها الدولة للمعمرين الجدد، قد جعلت الاستثمار في الاراضي الفلاحية يعود بأرباح سريعة، مما دفع بالبورجوازية التجارية وحتى الصناعية لتوظيف غالب أموالها في شراء الاراضي الزراعية، والارتباط، ان لم نقل الاندماج، مع البورجوازية الفلاحية.

ـ ومقابل هذا، فان احتكاك البورجوازية الفلاحية بشبكات التسويق الرأسمالية، واقبالها على التوظيف في قطاع العقار، ولكن أيضا في الصناعات التحويلية التابعة للانتاج الفلاحي، قد جعلها ترتبط عضويا بالبورجوازية الكومبرادورية.

ـ أما التدخل البيروقراطي للدولة، والالتحام العضوى لرجالها ـ الموظفين الكبار ـ بمصالح موضوعية في مختلف المجالات الفلاحية الصناعية والتجارية ... هذا التدخل هو الرابط الذى دفع الى اندماج الفئتين وتداخل مصالحهما في اطار طبقة واحدة.

تدهور أوضاع الجماهير الشعبية

ان اغتناء الطبقة السائدة هو اغتناء طفيلي. فلم يكن اذن ليعود بفوائد ايجابية على صعيد الاقتصاد الوطني، أو يسمح باستثمار وترويج رساميل جديدة في ميادين حيوية كالصناعة مثلا. بل ان هذه الطبقة قد عملت وفقا لايديولوجيتها على

التبذير والاغراق في مصاريف البذخ وتهريب الاموال الى الخارج. ان اغتناءها هذا قد تم مقابل افقار أوسع الجماهير الشعبية واستغلالها الى أقصى حد: استغلال الانسان للانسان عن طريق الاستبداد والقمع بشتى أشكاله وأنواعه. ان هذه الجماهير التي لعبت الدور الاساسي والحاسم في النضال من أجل الاستقلال قد وجدت نفسها ليس في نفس الاوضاع المزرية التي عرفتها ابان الاستعمار المباشر، بل ان هذه الاوضاع لم تزد الا تدهورا واستفحالا.

ان أول ضحية لهذا التدهور هم صغار الفلاحين والفلاحون الفقراء الذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد الاقتصادى والاجتماعي. فاستيلاء الطبقة الاقطاعية الرأسمالية على أهم مرافق الانتاج الفلاحي وفصلها عن الحاجيات الوطنية الحقيقية، المدعمة بالسياسة القمعية للدولة الرامية الى افقار الفقراء وخدمة المحظوظين (سياسة السدود، نظام توزيع الاراضي، الضرائب، نظام البذور والسماد...) قد جعلت أفواجا كبيرة من صغار الفلاحين يفقدون أرضهم، بل يفقدون حتى امكانية "تاخماست" المتداولة في الطريقة التقليدية، ويصبحون عرضة للبطالة بشكل واضح أو مقنع.

أما الفلاح الذى يستمر في وضعية المالك لقطعة من الارض، فانه يوفر في أقصى الحالات الحد الادنى الضرورى للمعيشة. وأصبحت بذلك فئة واسعة من الفلاحين الفقراء تعيش في نوع من العزلة، محرومة من أىّ تطور أو تحسّن في أوضاعها، بل على العكس من ذلك تزداد هذه الاوضاع تفاقما بازدياد الحجم البشرى لهذه الفئة. واذا علمنا أن أزيد من ٦٠ ٪ من الشعب المغربي يعيشون في البادية، ويعانون من مثل هذه الظروف المعيشية، أدركنا خطورة الموقف وحجمه الحقيقي على المستوى الوطني ككل.

ان تدهور أوضاع صغار الفلاحين، والفلاحين الفقراء يؤدى حتما الى تكثيف الهجرة الى المدن كملجأ للبحث عن لقمة العيش. والنتيجة المباشرة لذلك هي تكديس أفواج العاطلين وأشباه العاطلين في "مدن القصدير" الى درجة أصبحت فيها البطالة ظاهرة هيكلية دائمة داخل المجتمع المغربي. ان تعاظم وتضخم البطالة التي تمس أزيد من ٥٠ ٪ من السكان، ناهيك عن العنصر النسوى العاطل أغلبه، لهو الدليل الواضح على تدمير قوى الانتاج والانعكاس المباشر للطابع الطفيلي اللاوطني في السياسة الاقتصادية التي تنهجها الطبقة السائدة.

ان الفلاحين الفقراء وجمهور العاطلين وأشباه العاطلين، أى الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي، يشكلون الفئات الاكثر تضررا من السياسة الاقتصادية التبعية، فهي بالتالي معادية موضوعيا للطبقة السائدة، وتشكل خزانا ثوريا هائلا

من شأنه أن يساهم بشكل حاسم وفعال في عملية تغيير الاوضاع القائمة، كما ساهم سابقا بشكل أساسي في عملية طرد الاستعمار المباشر.

أما أوضاع التجار الصغار والحرفيين وصغار الموظفين والاطر، فان نتائج السياسة الاقتصادية المتجلية في تجميد الاجور مقابل ارتفاع الاسعار، وسياسة الضرائب، والمزاحمة والاستغلال من طرف الوسطاء ... هذه النتائج تنعكس مباشرة على تدهور أوضاع هذه الفئات والدفع بها باستمرار الى مواقع الطبقات الشعبية الكادحة.

أما الطبقة العاملة التي أصبحت في عهد الاستقلال الشكلي عرضة للاستغلال من طرف الرأسمال الدولي والوطني في آن واحد، فانها أيضا تعاني من الانخفاض المستمر لقدرتها الشرائية، الناتج عن تدني الاجور مقارنة بالارتفاع المهول للاسعار.

ان السياسة الاستعمارية المعادية للتصنيع تحول عن قصد دون نمو الطبقة العاملة وتمتعها بوزن كمي ونوعي الذى من شأنه أن يهدد مصالح المستغلين. وان ظاهرة تصدير اليد العاملة الى الخارج لتعبير ملموس عن تفاقم البطالة الناتج عن تفكيك الاقتصاد الوطني، وحرص الاستعمار الجديد وعملائه على تحجيم الطبقة العاملة وتشتيت قوتها الاجتماعية، حيث يوجد تقريبا نصف هذه الطبقة في الخارج.

ورغم هذا، فان الطبقة العاملة أكدت قدرتها الكفاحية سواء في اطار النضال ضد الاستعمار المباشر، أو في عهد الاستقلال الشكلي. ويتخذ نضالها أشكالا متعددة، نقابية وسياسية. وهذا النضال لم يتوقف يوما ما، وهو الدلالة على أن هذه الطبقة هي المؤهلة لخوض المعارك المتواصلة ضد الطبقة السائدة من أجل تحقيق المكاسب وتغيير واقع الاستغلال الفاحش الراهن.

وهكذا فان انتقال بلادنا من طور سيطرة الاستعمار القديم الى مرحلة الاستعمار الجديد يبرز لنا علاقات التبعية واستمرار الهيمنة الاجنبية مقنّعة وراء الوسطاء والعملاء المحليين، لكنه لا يخفي الصراع الداخلي والتناقضات القائمة داخل مجتمعنا، لاسيّما وأن الهيمنة تتم عن طريق طبقة تخدم المصالح الامبريالية وتستفيد منها بالمناسبة.

وبناء على ما تقدم من معطيات حول الواقع الاقتصادى والاجتماعي في ظل الاستقلال الشكلي، يتبين بجلاء أن المجتمع المغربي يعيش تناقضا رئيسيا صارخا، يضع وجها لوجه قوتين متناقضتي المصالح:

من جهة، الطبقة الاقطاعية الرأسمالية التي تعمل مع الاحتكارات والرأسمال

الاجنبي على تركيز وتدعيم الهياكل الاستعمارية والاستغلالية،

ومن جهة ثانية، القوات الشعبية المؤلفة من أوسع الجماهير المحرومة والمستغلة (الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء وباقي الجماهير الكادحة من صناع وتجار صغار وحرفيين ومثقفين ثوريين) التي دأب الجهاز الحاكم المعبّر السياسي عن التحالف الاقطاعي/ الرأسمالي على اتخاذها مادة للاستغلال.

واذا كانت هذه هي مميزات الوضع الاستعمارى الجديد على الصعيد الاقتصادى والاجتماعي، فلا بد من الوقوف عند الوضعية الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة، أى طوال فترة "المسلسل الديموقراطي" المزعوم.

حصيلة "المسلسل الديموقراطي" على الصعيد الاقتصادى

لقد شكلت عملية "المغربة" المقدمة الاقتصادية لـ"لانفتاح السياسي" الذى جاء بعد المحاولتين الانقلابيتين في بداية السبعينات. وقد استهدفت تلك العملية توسيع أملاك المعمرين الجدد من جهة، وضم البورجوازية الوطنية الى أحضان سياسة القصر من جهة أخرى. وكانت على عكس ادعائها تعميقا لتبعية الاقتصاد المغربي، فقد توالت النداءات الموجهة الى الرأسمال الاجنبي، وتعاقبت قوانين الاستثمارات منذ سنة ١٩٧٣، في نفس الوقت الذى بدأ التوجه التبعي يعطي ثماره الخطيرة ممثلة في مأزق الصادرات المغربية الى السوق الاوروبية المشتركة من ناحية، وفي العجز الفلاحي من ناحية ثانية، وهما نتيجتان مرتبطتان في آخر التحليل، بما أن السياسة الفلاحية بتوجهها نحو التصدير تمنع من توظيف الخيرات الطبيعية والبشرية في انتاج المواد الاساسية الضرورية لعيش أوسع الجماهير، بل تعمل بالعكس على تلبية حاجيات الاسواق الخارجية، حيث تشكل الحوامض والبواكر والمصبرات والخمور ٣٠ ٪ من مجموع الصادرات و ٨٠ ٪ من الصادرات الفلاحية التي تستفيد منها المجموعة الاوروبية. وتشير هذه الارقام الى مدى ما يهدد صادرات المغرب من تقلبات في الاسعار ومن سياسة الحماية الجمركية التي تسلكها السوق الاوروبية التي خفضت طلباتها من المواد المغربية لصالح كل من اسبانيا والبرتغال واليونان، هذا بالاضافة الى مزاحمة الحوامض القادمة من "اسرائيل". وهكذا تراجعت مكانة المغرب بخصوص الحوامض التي تكون الجزء الاكبر من صادراته الفلاحية. وأصبح معروفا أن الاتجاه يسير نحو توقيف صادراتنا بالتدريج، مما يؤدى حتما الى الاختناق والى الفوضى المطلقة في الانتاج.

ان فشل سياسة تصدير المنتوجات الفلاحية ليست الا الوجه الاول لاستراتيجية الارتباط العضوى بالسوق الخارجية.. أما الوجه الثاني فيتمثل في أزمة الاكتفاء الذاتي على الصعيد الغذائي، فمدخول الصادرات الفلاحية غير قادر على تغطية استيراد شراء حاجياتنا من المواد الغذائية. وبتعبير آخر، فان الفلاحة المغربية (مجموع الاستهلاك المحلي والصادرات) لا تؤمن حاجيات البلاد على صعيد التغذية. فالعجز التجارى الذى يعرفه القطاع الفلاحي يقدر بأكثر من ٤٠ ٪ وبعد أن كانت الصادرات الفلاحية تغطي ضعف الواردات سنة ١٩٦٩، وبعد أن كان المغرب في أواخر الخمسينات يصدر في المعدل خمسة ملايين قنطارا من الحبوب، فان العكس تماما صار يحدث منذ ١٩٧٥، حيث تدنى مستوى الاكتفاء الذاتي بشكل خطير، ولم تعد واردات المغرب من المواد الغذائية الاساسية تقتصر على الزيوت والحليب واللحوم والسكر، بل ان الحبوب أصبحت تحتل الصدارة في هذه الواردات وعلى رأسها القمح.

ولا تخفى على أحد الاهمية الاستراتيجية للمواد الغذائية (وخاصة الحبوب) اذ أن استعمالها كسلاح اقتصادى وسياسي ضد البلدان المتخلفة المنتجة للمواد الاولية يضاهي سلاح النفط.

هذا المأزق المزدوج يرهن مصير الاكتفاء الذاتي للمغرب في الميدان الفلاحي، ما دامت سياسة التصدير هي النقيض المباشر للاكتفاء الذاتي، في ظل الهياكل الزراعية القائمة.

كما أن تصدير المواد التحويلية قد اصطدم بدوره بمزاحمة الدول المصنعة وبتقلبات الطلب العالمي. ولعل أزمة النسيج في علاقة المغرب مع السوق الاوروبية هي أفضل مثال على ذلك، حيث أدت هذه الازمة الى اغلاق العديد من المصانع وطرد المئات من العمال. وهناك أمثلة أخرى غير النسيج، فقد انخفض انتاج وتصدير الحديد بنسبة ٨٠ ٪ نظرا لازمة صناعة الصلب في أوروبا، كما انخفض تصدير الزنك بسبب انهيار الاسعار العالمية..الخ.

وهكذا تعيش الصادرات الصناعية، الى جانب الصادرات الفلاحية نفس الازمة، لانه لم تكن هناك خطة تصنيعية محكمة ومرتبطة في المقام الاول بالحاجيات الضرورية لتطور بلادنا، كما أنها لم تكن مرتبطة بالفلاحة عدا استثناءات قليلة، فكل قطاع بقي معزولا عن القطاعات الاخرى ولم يندرج في اطار سياسة شاملة للتصنيع والتنمية، بل اندرج في اطار اعطاء الاولوية للقطاع الخاص على أن تتحمل الدولة مصاريف البنية التحتية للاقتصاد، الشيء الذى أدّى بدل تنشيط هذا الاخير الى اثقال كاهل الشعب المغربي بالديون الخارجية وبالمصاريف غير

المنتجة. وقد توّج كل هذا في النهاية بايقاف الاستثمارات والتخلي عن مشاريع "التنمية" الرأسمالية، مثل مشروع الصلب بالناظور. ثم جاء التصميم الثلاثي (١٩٧٨ ـ١٩٨١) ليقنّن هذه الوضعية المتأزمة وليضع بلادنا على أبواب الكارثة.

فقد تميزت الحالة الاقتصادية خلال مرحلة "المسلسل الديموقراطي" بتدهور متواصل سنة بعد سنة، وساد الكساد الاقتصادى، وانخفضت الحركة التجارية نظرا لتقلص السوق الوطنية .. بينما تضاعفت الديون الخارجية، حتى وصلت في سنة ١٩٨١ الى ٤٠ مليار درهم، أى ما يقارب نصف المنتوج الداخلي الخام، وهو الشيء الذى يرهن اقتصاد البلاد للاجنبي لسنوات طويلة.

واذا كانت التقاليد الطفيلية وغير الانتاجية هي السمة الرئيسية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية، فان هذه التقاليد قد ترسّخت أكثر خلال المسلسل المذكور الذى فتح بابا أوسع للنهب والاستغلال والرشوة والمضاربات العقارية والتجارية وتهريب الاموال.. التي أصبحت هي المصادر الرئيسية لثراء الطبقة المسيطرة بشكل فاحش، مقابل توسع الفئات المشردة وانتشار الاوضاع شبه البروليتارية واستفحال البطالة وتفاقم أوضاع الفلاحين الفقراء الذى بلغ ذروته مع أزمة الجفاف التي بادر الملاكون الكبار الى استغلالها وتجريد الفلاحين الصغار من أراضيهم، والدفع بعشرات الالاف الى أبواب المدن.

وهكذا فان تضخّم صفوف الطبقات المسحوقة قد كان هو الظاهرة الطبقية البارزة لسنوات "المسلسل الديموقراطي". أما الظاهرة الاخرى، فهي تذويب البورجوازية المتوسطة ـ أو على الاصح الفئة العليا منها ـ في اطار الطبقة الحاكمة وتجريدها من أىّ صفة من صفات الوطنية، أى حرمانها من امكانية الاستقلال الاقتصادى كرأسمال وطني محلي.. هذا في الوقت الذى اندحرت الفئات السفلى منها، وكانت النتيجة هي تفكك البورجوازية الوطنية كطبقة وسقوط مشروعها السياسي.

وقد جاءت قرارات ٢٨ ماى ١٩٨١ (الزيادة المهولة في أثمان المواد الاساسية) اعلانا رسميا بتصعيد الحرب الطبقية، وتقنينا لنهج الاستنزاف والتفقير والتجويع. وتجلت بشكل واضح وصارخ مظاهر الارتباط بين تعميق التبعية والافلاس الاقتصادى والتدهور السريع والمتواصل لاوضاع الطبقات الشعبية منذ بداية هذا العقد بشكل خاص. وكان ذلك هو القاعدة الموضوعية التي انطلقت على أساسها انتفاضة يونيو ١٩٨١، التي كشفت الطبيعة الحقيقية للاجماع اللاوطني، وأظهرت من جديد قدرة الشعب المغربي على خوض الكفاح الجماهيرى والدفاع عن لقمة عيشه وكرامته.

١ ـ أمام الازمة المالية الخانقة والعجز الهيكلي الدائم للميزان التجارى (١٣٫٦ مليار دولار عام ١٩٨٢) لم يعد "النشاط الاقتصادى قادرا على تمويل الحد الادنى من مشاريع التجهيز والتسيير المسطرة في ما يسمى بالمخططات الاقتصادية. فلان مجموع الاقتصاد موجّه للطلبات الخارجية لا للحاجيات الداخلية، فان العوامل الظرفية من جهة وسياسة السوق الاوروبية من جهة ثانية قد قادا سريعا الى انهيار مالي خطير، حيث مسّت تناقضات النهج التصديرى التبعي كل الصادرات الرئيسية التي تلقت ضربات قوية انتهت ببعض المنتوجات الى الافلاس التام. فبعد ما كان المغرب يصدّر ما يقرب عن ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الحوامض سنويا خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، انخفض التصدير الى ٣٠٠ ٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ بينما تضاعفت حصة اسبانيا في السوق (٦٠ ٪) وهذا بالرغم من المجهودات المغربية من أجل تكييف الانتاج مع الطلب الاوروبي. أما وضعية الطماطم فهي أسوأ، فلقد انخفضت صادراتها من ١٦٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٧٣ الى ٦١ ٠٠٠ عام ١٩٨٣. وقد أدّى هذا الانهيار الى افلاس الالاف من الفلاحين الصغار، ولا يزال الانهيار مستمرا حتى أصبح المغرب يستورد جزءا من حاجياته من الطماطم، وبأثمان دولية مرتفعة!

واذا أضفنا أن أزمة تصدير النسيج والمصبرات وباقي المنتوجات قد تعمقت بدورها خلال السنوات الاخيرة، وأن استيراد البترول وحده يمثل ٩٠ ٪ من قيمة الصادرات المغربية، وأن المغرب يستورد جزءا هاما من المواد الغذائية، زيادة على القسم الاكبر من التجهيزات والمواد المستخدمة في الصناعة، فان افلاس السياسة التبعية المنتهجة عن سابق عمد واصرار قد صار هو القاعدة الثابتة التي تقوم عليها كل الاجراءات الاقتصادية والسياسية للنظام، والتي لاتخرج عن دائرة التبعية، بل تعمّقها وتواصلها بأشكال أكثر عنفا، في ظل اختيار الهروب الى الامام مثلما هو الامر على الصعيد السياسي أيضا.

٢ ـ وعلى رأس مظاهر تعميق التبعية الاقتصادية، بادر النظام، اثر انتفاضة يونيو ١٩٨١، باصدار قانون جديد للاستثمارات يضمن كل التسهيلات الممكنة للرأسمال الاجنبي، الى جانب التسهيلات العسكرية الممنوحة للامبريالية الامريكية، في اطار تقوية محور الرباط/ واشنطن عسكريا واقتصاديا وتجاريا. وأقيمت لهذا الغرض لجان مشتركة، وبدأ التلويح بانفراج اقتصادى قادم.. لكن رغم كل التسهيلات الممنوحة، لم يظهر في الافق أىّ مؤشر على تنشيط الحياة الاقتصادية،

بل ان الذى تمّ تنشيطه هو التوغل الامريكي في مراكز التقرير وأجهزة الادارة وداخل المؤسسة العسكرية بشكل خاص. وهكذا يتبين أن تفاقم التبعية الاقتصادية يرتبط حتما، في مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، بتعميق الارتباط والتحالف مع الامبريالية والرجوع بالبلاد الى ظروف الحماية... فأثناء زيارة رئيس النظام المغربي الاخيرة لبروكسيل، صرّح بأن أمن واستقرار حزام جنوب المتوسط يعتبر ضروريا للمجموعة الاوروبية. كما صرح وزير الخارجية الاسباني أثناء زيارته للمغرب في خضم الانتفاضة الاخيرة: "ان الامن الاوروبي يبدأ من هنا". وهذه التصريحات كافية للتأكد من أن النظام المغربي مستعد لان يخضع لكل شروط الامبريالية، مقابل الحفاظ على سلطته ومصالح طبقته العميلة.

٣ ـ كما يتمثل الخضوع لمراكز القرار الاجنبية في تنفيذ كل تعليمات صندوق النقد الدولي، هذه التعليمات التي توجّه ضربات قاسية في صميم العيش اليومي للجماهير الكادحة، تحت غطاء ما يسمى بسياسة التقشف التي يمليها هذا الصندوق كشرط لمنح قروض جديدة أو اعادة جدولة الديون القديمة. ففي شهر غشت ١٩٨٣، أقدم النظام على مراجعة الميزانية في اتجاه تخفيض قيمة العملة والغاء نصف مناصب الشغل المبرمجة، وتقليص مصاريف التجهيز والتسيير للسنوات القادمة، وتوقيف كل برامج الاستثمار في جميع القطاعات الاجتماعية، رغم ما وصلت اليه من تردى وتخلف خطير عن الحاجيات الوطنية.

وفرضت الى جانب ذلك سلسلة من الزيادات في الاسعار والضرائب وسن ضرائب جديدة، ثم لجأت الدولة الى تخفيض قيمة الدرهم بنسبة ١٧٪. واستمرت المديونية الخارجية في تعاظم مضطرد، حتى بات نشاط الحكومة البارز هو البحث عن القروض واستجداء المعونات والمساعدات من البنوك الدولية والبلدان الخليجية التي أصبحت تموّل قسطا كبيرا من مصاريف مؤسسات الدولة وبلغ مجموع الديون الخارجية ١١ مليار دولار في نهاية السنة الماضية (٩٠٪ من الانتاج الداخلي الخام) والديون العمومية ٦٠٠ مليون دولار.

٤ ـ كما اقترنت مخططات "التقشف" و"التأمل" و"الانتقال" بانتشار ظاهرة اغلاق المصانع وطرد العمال وتشريد عائلاتهم، فقد وصل عدد المطرودين من الشغل ١٢٠٠٠ سنتي ٨١ و ١٩٨٢ حسب تقرير بنك المغرب، وسنة ١٩٨٣، وصل عدد المطرودين والمسرّحين من العمل في الدار البيضاء وحدها الى أزيد من ٤٠٠٠ عاملا، ويبلغ هذا الرقم في مجموع البلاد حوالى ١٥٠٠٠ عامل. وهذا فضلا عن تخفيض ساعات العمل الاسبوعية الى درجة أن بعض الشركات خفضت ساعات العمل الى ساعتين في الاسبوع. وتكشف هذه المعطيات عن مدى خيانة البورجوازية

الطفيلية، في الوقت الذى تردد فيه أبواق النظام معزوفة "تمتين الجبهة الداخلية"!

٥ ـ في ظل هذه الظروف، يكتسي مسلسل الزيادة في الاسعار وتصفية صندوق الموازنة طابعا خطيرا، تجاوزت عواقبه كل تقديرات النظام وحساباته. والمعروف أن المضاربات والزيادات في أثمان المواد الاساسية، وخاصة منها الغذائية، لم تتوقف يوما واحدا، كما يبين ذلك الجدول التالي:

مقارنة الزيادات من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ (بالنسب المئوية)

	زيادات ٢٨ ماى ١٩٨١	الزيادات المطبقة في يونيو ١٩٨١	زيادات ١ غشت ١٩٨٣
السكر	١١٢	٥٦	١٧٫٣٩
الزيت	١٠٧	٥٣٫٥٠	٣٠٫٤٣
الحليب	٢٠٠	١٠٠	ـــ
الزبدة	٢٤٦	١٢٣	٦٦٫٩٢
الدقيق	١٥٥	٩٢٫٥٠	٣٤٫٣٧

أما الاجور والمداخيل فقد ظلت في ركود دائم، مع العلم أن معدل الدخل الفردى في المغرب لا يتجاوز ٣٫٥٠ درهما في اليوم. الا أن هذا المعدل ينطوى في الواقع على فوارق شاسعة بين الطبقات الاجتماعية، حيث أن دخل الفرد في الاسرة العمالية يبلغ ١٫٥٠ درهما في اليوم، أما في الاسرة الفلاحية فهو لا يتجاوز درهما واحدا.

هذه الحقائق المفزعة لم يغير منها "احصاء المداخيل" المزعوم شيئا، بل ان هذه العملية قد كانت فرصة جديدة للرشوة والمتاجرة في أرزاق الناس.. بل ان الاسعار ارتفعت غداة الاعلان عن هذا الاحصاء نفسه، وكانت الشرارة التي أشعلت الانفجار الشعبي الواسع في يناير ٨٤.

خلاصات

هذه اللوحة الاجمالية القاتمة عن الواقع الاقتصادى الرهن تسمح بتسجيل

خلاصات جوهرية ترتبط مباشرة بمميّزات الوضع السياسي واحتمالات تطوره :

أ) ان الحلول الظرفية والحقنات الخارجية، مهما كانت، ستكون عاجزة عن حصر انتشار الفوضى الاقتصادية وتبديد الطاقات الانتاجية، المادية والبشرية، لان مركبات الازمة مرتبطة بشكل عضوى، وكلها بلغت مستويات عالية من الخطورة : ركود الانتاج، مأزق الصادرات، مصاريف الحرب في الصحراء.

ب) ان هذا الافلاس الاقتصادى الشامل يفتح الباب على مصراعيه أمام مضاعفة الامبريالية لتحكمها في مصير بلادنا السياسي، لان تعمق التبعية يقترن في ظل سياسة نظام لاوطني بتقوية التحالف مع الاجنبي، وهذه ممارسة تاريخية ثابتة عند الحكم الملكي المخزني منذ تسلطه على مقاليد السلطة في المغرب.

ج) ان توسع صفوف المشردين والعاطلين وضحايا سياسة النظام الاقتصادية، وعجز هذه الاخيرة عن تلبية الحد الادنى من مطالب العيش .. يشكلان الاساس الموضوعي لتطور نضالية الجماهير الشعبية، ومواجهتها للحرب الطبقية الشرسة وارتفاع وعيها بضرورة مواصلة الكفاح الجماهيرى، حتى تحقيق أهداف التحرر الاقتصادى والاجتماعي والسياسي ببلادنا.

★

الواقع السياسي الراهن :

محدداته المرحلية واحتمالاته المقبلة

١ ـ محددات المرحلة

ان الازمة السياسية القائمة ببلادنا ليست وليدة اليوم ، واذا كان من الواضح والمؤكد أن لهذه الازمة طابعها الظرفي الخاص، فان استحضار محدداتها المرحلية وأساسا ابراز عمقها الثابت وأسبابها الهيكلية، أمر ضرورى لتلافي التحاليل الجزئية والخلاصات المبتورة.

ان تسلط أقلية من لفوف الاقطاع والرأسماليين السماسرة على مقاليد الحكم غداة الاستقلال الشكلي ، كورثة للاستعمار ووكلاء عنه ، جاء ليجهض المسيرة النضالية التي خاضتها الجماهير الشعبية العريضة ضد الاستعمار المباشر ، من أجل فرض طموحها في الاستقلال والعيش في كرامة وحرية. ورغم محاولات الحكم اضفاء طابع الشرعية على هذا الواقع ، سواء بالتناور السياسي أو بقوة القهر والقمع ، فانه لم يتمكن في الحقيقة الا من اجترار الوضع واطالته زمنيا ، معمّقا في نفس الوقت التناقض الاساسي الذى تتواجه فيه أوسع الجماهير الشعبية مع حفنة المستغلين السماسرة، ومنتقلا به الى مستويات أكثر حدة وشدة. وقد شكلت اللعبة الانتخابية الى جانب القمع المنهجي الدائم ، الاطار المستمر لمحاولة التنفيس عن هذا التناقض، بتمييع الصراع ومحاولة تحريفه عن جوهره الحقيقي : فرض سيادة الشعب

وتحكمه في مصيره. وقد استفاد النظام في ذلك من عمليات الاجهاض التي كانت قيادة الحركة الوطنية والتقدمية تكسّر بها نضالات وتطور هذه الحركة، سواء بمغامراتها الفوقية أو بتذبذباتها ومناوراتها الغامضة أحيانا، وخياناتها الواضحة أحيانا أخرى.

غير أن هذه الحلول الموسمية التي يلجأ اليها النظام باستمرار لفك عزلته وضمان استمراره، سرعان ما كانت تصطدم بالواقع الموضوعي العنيد الذى لا يحتمل لا الترقيع ولا المداورة. وهكذا ظلت الازمة السياسية بالبلاد ولا تزال أزمة هيكلية تنخر الحكم السياسي القائم، كحكم يفتقد أيديولوجيا وسياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، لادنى مقومات العيش في عصرنا الراهن، عصر الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية.

ان هذه الحقيقة الاولية لم تبق قائمة فقط، بل ازدادت رسوخا ووضوحا طوال مرحلة ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية"، رغم طوله النسبي واستمراريته الملفقة. وان المسألة الاساسية التي أعطت لهذه المرحلة خصوصيتها وتعقيداتها في آن واحد، هي مسألة السيادة الوطنية وما تعرضت له من تشويهات وما ترتب عنها من "اجماع مزيف" لم يكن في الحقيقة سوى غطاء لذيلية القيادات الانتهازية المتخاذلة وانجرارها وراء سياسة النظام. فاستغلال هذه المسألة من موقع التحكم والمبادرة مكن الطبقة السائدة من تجاوز تناقضاتها الداخلية ـ مؤقتا على الاقل ـ التي تفجّرت في محاولتين انقلابيتين، وسمح لها باسترجاع مصداقيتها ولو جزئيا لدى الامبريالية، خاصة مع الادوار الخيانية الخطيرة التي تصدّى لها الحكم ولا يزال بخصوص القضية الفلسطينية وتهافته على التواطؤ المكشوف في التدخلات السافرة للامبريالية بافريقيا. وقد عزّز النظام تحكمه في الساحة الداخلية، بالتجربة الانتخابية الممسوخة التي كانت هي الاخرى مجالا لتكريس الانحراف القيادى الذى زكاها بمشاركته على قاعدة دستور ١٩٧٠ الممنوح والمطعون فيه، وبمشاركته في الحكومة مؤخرا، وغيرها من الممارسات التي قدّمت للنظام، تحت تغطية "الاجماع" و"الجبهة الداخلية" أكبر سلاح لضرب نضالات الجماهير الشعبية ومحاولة تلجيمها. فالقمع المنهجي والاغتيالات وخنق الحريات النقابية والديموقراطية كانت هي التجسيد اليومي "لانفتاح" النظام.

غير أن مكاسب الحكم هذه، لم تكن وما كان لها أن تكون من القوة لكي تصمد وتستمر لولا احتكار الاصلاح المغامر، للتعبير السياسي والتنظيمي للحركة التقدمية وقواعدها المناضلة. ومع ذلك بقيت هذه المكاسب مهزوزة وخاضعة للاخذ والرد باستمرار لعدة عوامل منها أساسا:

ـ أن ما سمّي بالانفتاح السياسي لم يكن في الحقيقة سوى انفتاح للنخبة على نفسها وعلى بعضها البعض، وأقطاب القيادات الانتهازية لم يكونوا يمثلون داخل "الاجماع" سوى أنفسهم ومصالحهم الفئوية الضيقة، بل أنهم كانوا ممثلي هذا "الاجماع" المتسلطين داخل الحركة التقدمية. فـ"الانفتاح" كان بالضرورة انتقائيا لا يتوجه الا لمن استعد للعمل في دائرة التزكية اللامشروطة لاستراتيجية الطبقة السائدة وخططها، مقابل الانتفاع المصلحي الضيق، والحالة هذه فانه لم يكن ليعود بأية فائدة ملموسة لصالح الجماهير المسحوقة، لا على المستوى الاقتصادى ولا على المستوى السياسي.

ـ ظل "الاجماع" تبعا لذلك، قائما على أرضية اقتصادية اجتماعية متفجرة. فالواقع الاقتصادى الاجتماعي لم يشهد أىّ تطور ايجابي من شأنه أن يدعم التحالف النخبوى الفوقي، بل على العكس من ذلك استمر في التدهور والتأزم، منعكسا على الجماهير الشعبية بالمزيد من القهر والتفقير.

ـ لم يتوقف المد النضالي عن التطور والتصاعد رغم القمع ورغم التواطؤ القيادى، بل أن هذا المد تمكن من فرض نفسه في الساحة، سواء على المستوى النقابي ـ عماليا وطلابيا ـ أو فيما يخص توسيع رقعة النشاط الثقافي والجمعوى وتطوير تعابيره وأساليبه، أو على المستوى السياسي كما برز ذلك بالنسبة لاكبر قوة سياسية في البلاد، الحركة الاتحادية، في تمكن قواعدها من تضييق رقعة تأثير اليمين الاتحادى وتعرية وجهه الحقيقي، ثم هزمه أيديولوجيا وسياسيا، رغم استعانته السافرة بأجهزة القمع وقوة البوليس.

واذا كان النظام قد تمكن من اطالة انفتاحه المزعوم، بفضل عصا "الاجماع" وحقنات المساعدات الخارجية، وتواطؤ "طابوره الخامس" داخل الحركة التقدمية فان الواقع الموضوعي كان أعند وأقوى. وهذا ما جسّدته وعبّرت عنه انتفاضة ٢٠ يونيو المجيدة (١٩٨١) والتطورات اللاحقة بها، وأكدته بشكل قاطع شامل انتفاضة يناير البطولية (١٩٨٤).

سياسة الهروب الى الامام

لقد كانت انتفاضة يونيو ١٩٨١، رغم خسارتها وطابعها الظرفي العفوى، تدشينا لتطور جديد لنضال الجماهير الشعبية وقواها الثورية، اذ جسّدت في آن واحد هشاشة الانفتاح وطابعه النخبوى من جهة، وادانة الجماهير لهذا الانفتاح ونتائجه العملية، وفجّرت الاجماع المزيف المفروض وعرت حقيقة الديموقراطية

المزعومة، من جهة ثانية. لكن طابعها العفوي واستمرار الهيمنة الاصلاحية التحريفية على مواقع التقرير والتعبير داخل الحركة التقدمية، لم يكونا ليسمحا بتطويرها وتصعيدها وتجذير نفسها النضالي. لكنها مع كل ذلك وضعت النظام مجددا أمام أزمته الدائمة.

ولمحاولة اخراج نفسه من هذه الورطة الحقيقية، لم يكن للنظام من سبيل آخر غير نهج سياسة الهروب الى الامام، مجسّدة في المحاور الاتية:

ـ انتزاع المبادرة السياسية من جديد بالنسبة لمسألة السيادة الوطنية، وتوظيفها داخليا على غرار ما عمل في نهاية سنة ١٩٧٤، سواء لتبرير القمع الداخلي أو لطمأنة الجيش. ومن ناحية ثانية، محاولة فك عزلته الدبلوماسية والسياسية خاصة على المستوى الافريقي.

ـ تعميق الترابط مع الامبريالية الامريكية، وخاصة مع ادارة ريغان بسياستها العدوانية السافرة، وضمان دعمها ومساندتها له كنظام، مقابل تنازلات خطيرة في شكل تنشيط القواعد العسكرية الامريكية الموجودة وبناء أخرى جديدة في الشمال والجنوب، زيادة على جعل التراب الوطني رهن اشارة قوات التدخل السريع الامبريالية للعدوان على شعوب الوطن العربي وافريقيا.

ـ وبترابط مع التوجهين الاولين، التهافت على القضية الفلسطينية وتقديم خدماته السياسية كوسيط للرجعيات العربية لدى أمريكا خاصة، مع اشتداد عزلة مصر ووصول كامب ديفيد الى طريق مسدود.

ـ تقليص رقعة النشاط السياسي والنقابي والجمعوي وتهميشه أكثر ما يمكن في محاولة منه لتجميد الساحة الداخلية عبر تصعيد القمع وتنويع أساليبه ومجالاته مقابل الحفاظ على واجهة نشاط سياسي فولكلوري يحفظ بها ماء وجه الديموقراطية المزعومة.

ـ توظيف مختلف خدماته الخارجية السالفة الذكر، للحصول على المساعدات والهبات المالية والقروض للتنفيس عن الازمة الاقتصادية وخلق نوع من الرواج المالي على الاقل.

ان كل هذه المحاور المتداخلة والمترابطة، كما هو واضح، عاجزة عن حل مشاكل النظام بشكل حاسم ونهائي، لكنها تسمح له بربح الوقت لترتيب أوضاعه لمحاولة استرجاع المبادرة والتحكم فيها. فهذه التوجهات تجسّد كما برز من خلال السنتين الاخيرتين، حقيقة أساسية وهي أن النظام ـ فضلا عن استراتيجيته العامة الواضحة الملامح ـ يعيش على الحلول الظرفية القائمة على ربح الوقت واجترار الوضع. فهو واع تمام الوعي لقصر نفس هذه الحلول، خاصة عندما تتعلق بالوضع

الاقتصادي/ الاجتماعي المتأزم، وما يهمه بالتحديد هو كبث النقمة الشعبية وأبعاد شبح الانقلاب. أي أن انقاذ النظام وضمان استمراره هما هاجسه اليومي ومحور سياسته الظرفية. ولا يهم بعد ذلك ان تحول المغرب الى محمية أمريكية أو بقي خرابا وأنقاظا.

ان سياسة الهروب الى الامام هذه، اذ تترك للنظام عنصر المفاجأة والمبادرة وتسمح له بتغيير مواقفه بالسرعة والدقة المطلوبتين، فانها لا تخلو من المغامرة والمخاطرة. فسياسة من هذا القبيل تستلزم بالضرورة حصر دائرة القرار وتضييقها وتشخيص القرار نفسه بالتالي. وهذا يحرم النظام من دعم فعّال واع ومستمر من جانب نخبته السياسية التي تجد نفسها في ظل غياب الرؤية حتى على المدى القصير، في حالة تردد وقلق دائمين. وهذا ما يجعل خطة النظام هذه مهيّأة لان تنقلب عليه في أيّ وقت وحين، خاصة وأنه موضع سوء ال لدى القوى الامبريالية نفسها الغير مستعدة للتخلي عن موقع المغرب.

في ظل المحاور السالفة الذكر عمل النظام اذن على فرض حالة استثناء عملية داخليا، بموازاة التناور السياسي خارجيا سواء فيما يخص مسألة "الاستفتاء" أو التحرك على المستوى العربي خاصة بعد حرب بيروت والتطورات اللاحقة بها. لكن خطة النظام تعرضت لاكثر من هزة طوال هذه الفترة على كافة المستويات، ولم تزد أزمة مشروعيته سوى احتداما وحدة.

فعلى مستوى "مسلسل التحرير": تورط النظام في مسلسل الاستفتاء من حيث أن الملف أصبح مفتوحا من جديد على المستوى الدبلوماسي وفي ظروف وشروط مخالفة لوضعية ١٩٧٤. فانطلاقا من استحالة الحسم العسكري وانطلاقا كذلك من صعوبة الاستمرار في وضع الاستنزاف الحالي بكل تكاليفه البشرية والمادية، وبكل انعكاساته السياسية والمعنوية، أصبح هامش التناور أمام النظام جد ضيق ومحصور. فسواء نظم الاستفتاء بهذا الشكل أوذاك، أو لم ينظمه، فانه يجد نفسه بين خيارين كلاهما يهددان مصيره: التنازل بعد سنوات من التضحيات واهدار الطاقات، أو التعنت وقبول خيار استمرار وضع الاستنزاف بكل انعكاساته الخطيرة.. خاصة وأن مناورة المغرب العربي كمجال للتنفيس عن أزمات الانظمة ومشاكلها، وصلت هي الاخرى الى مأزقها المحتوم خاصة على مستوى العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية. ومما يزيد من صعوبة الوضع بالنسبة للنظام هو كون لا الولايات المتحدة ولا فرنسا، على تباين مصالحهما الضيقة، لا ترغبان في أن يسير التوتر في المغرب العربي بشكل يهدد مصالحهما في أيّ قطر من أقطاره.. ومن ثم يمارسان الضغط على الورقة الاضعف التي هي النظام المغربي للحفاظ على الامتيازات القائمة بالنسبة لهما في

المغرب العربي.

وعلى المستوى الاقتصادى/ الاجتماعي وصلت الوضعية الى درجة بالغة الخطورة سواء تعلق الامر بالكساد الداخلي وكل انعكاساته السلبية بما في ذلك على البورجوازية نفسها، أو تعلق بمصداقية الحكم لدى المؤسسات المالية الدولية ودول البيترودولار. ومع استمرار الجفاف وانعكاساته وآثاره وتزايد نفقات الحرب ومستلزماتها والارتفاع المستمر للطاقة والدولار، تزداد الازمة الهيكلية المزمنة في الاستفحال والتردى. وهذا ما يتجسد يوميا في استفحال ظاهرة البطالة والارتفاع المهول لتكاليف المعيشة في ظل ضعف الاجور، بل وتعميم ظاهرة الطرد والتسريح من العمل. ان الازمة لا تخيّم على حاضر المغرب فقط بل ترهن مستقبله كذلك، سواء بالديون الخارجية وتكلفتها المتصاعدة أو بالتفكك والتسيب الذى تعرفه الهياكل الاقتصادية القائمة، وانسداد آفاق التجاوز والحل ضمن الاوضاع الحالية.

وعلى المستوى السياسي: كان أهم تحول جوهرى هو فقدان الاتجاهات الاصلاحية/ المغامرة لهيمنتها واحتكارها لا على المستوى السياسي ولا على مستوى النقابات والجمعيات .. خاصة وأن مناورات النظام الانتخابية منها والسياسية لم تعد تقنع حتى منظميها والمساهمين المباشرين فيها، فبالاحرى أن تنعكس على المستوى الشعبي... وان هذا التحول قد شكل أحد الاسباب الرئيسية في هروب النظام الى الامام، وتأجيل الانتخابات مرة تلو الاخرى، بل أنه دفعه لاقحام نفسه كطرف مباشر في الصراع الحزبي داخل الاتحاد في محاولة لحسم الامور لصالحه بعد أن فشل في التأثير عليها بالقمع غير ما مرة.

ان خطورة مأزق النظام، كما هو واضح من خلال الاستعراض السريع للمستويات الثلاث السالفة، لم يترك أمامه خيار آخر غير البحث ومن جديد عن اكتساب الوقت الذى أصبح همه الدائم وهاجسه اليومي. في هذا الاتجاه تم تطبيق تعليمات البنك الدولي في الصيف الماضي كشرط للحصول على الديون والتسهيلات الجديدة، ومع الالتزام بتطبيق الشطر الثاني من هذه التعليمات خلال شهر يناير ١٩٨٤. وشكل ذلك كما هو معلوم الفتيل الذى فجر وضعية متأزمة أصلا، من خلال انتفاضة الجماهير البطولية التي أرغمت النظام على التراجع والتنازل والغاء الزيادات المرتقبة في أسعار المواد الاساسية.

أما من الناحية السياسية، فان نهجه الواضح هو استمرار التجميد والحظر الفعلي على النشاط الديموقراطي الحقيقي، مقابل انفتاح ضيق على قوى الاحتراف والارتزاق السياسي من خلال ما أسماه بالحكومة الوطنية وتنظيم الانتخابات البرلمانية في النصف الاول من هذه السنة. كل هذه التوجهات تبقى دائما تحت

غطاء "الاجماع" وتعزيز "الجبهة الداخلية"، وتستلزم بالضرورة لجم الساحة السياسية من خلال تصعيد القمع والاضطهاد ضد الطاقات النضالية والقوى الحية في البلاد.

٢ ـ الوضعية الراهنة والاحتمالات المرتقبة

ان المحددات والثوابت التي تعرضنا لها بايجاز والتي تتحكم في سياسة النظام وتكتيكاته من جهة، وتبلور وتعمّق تناقضه مع الجماهير الشعبية من جهة ثانية، هي التي تطرح أمامنا معالم تطور الاوضاع المستقبلية، وتسمح لنا ليس بالتنبؤ أو التخمين، لكن بالتأكيد على الحقائق والاحتمالات الواقعية الاتية:

أولا: ان الاسباب الهيكلية والدوافع الموضوعية، الاقتصادية/ الاجتماعية منها والسياسية التي أدت الى تفجّر سخط الجماهير وتذمرها واقبالها على الانتفاضة والاحتجاج والدفاع عن لقمة العيش والكرامة، لا تزال قائمة حاضرة. فالغاء الزيادات في أسعار المواد الاساسية الذى أرغم عليه الحكم، لن يغيّر من واقع اقتصادى/ اجتماعي غاية في التأزم والتردى، واقع تجاوز بكثير، في ترديه وتفسخه، ما كانت عليه الاوضاع قبيل انتفاضة يونيو ١٩٨١... وبما أن الحكم عاجز هيكليا على ايجاد أىّ حل لهذه الازمة، لا آنيا ولا في الافق المنظور، فان دوافع السخط والنقمة الجماهيرية تظل قائمة، وبالتالي شروط الانتفاضة الشعبية، ولو بأشكال مخالفة ومتنوعة، تظل قائمة هي الاخرى...

ثانيا: أمام وضع هكذا، ليس للحكم سوى الاستمرار في الاعتماد على القمع والارهاب، والقتل والتشريد، كسياسة ومنهج في الحكم، ومع انفضاح لعبة "الاجماع" والمسلسل الانتخابي، وحكم الشعب عليها بالافلاس، وتعريّتها بشكل نهائي أمام الرأى العام الداخلي والخارجي، فان الحكم سيزيد من تشدّده في قمع الحريات الديموقراطية، وتضييقه الخناق على المنظمات الجماهيرية ذات المصداقية الحقيقية وسط الجماهير، وتسليط عصا القمع الغليظة على المناضلين التقدميين المخلصين. هذا مع العلم أن مأزق "مسلسل التحرير" سيزيد تعمقا وتزيد معه استنزاف الحرب ومستلزماتها. واذا كان القمع المنهجي يسمح للنظام بالاستمرارية والتحكم المؤقت في الاوضاع، فانه سلاح ذو حدّين لا محالة، لانه يبرز طبيعة الحكم المطلق ويعمّق من عزلته الشعبية ويقلص من "مصداقيته" لدى القوى الامبريالية، وبالتالي فانه لا يعمل سوى على رفع التناقض الاساسي الى مستويات أعلى، ويزيد من ضعف الحكم رغم مظاهر القوة والعجرفة...

ثالثا : وهذا ما يفتح الباب أمام احتمال خطير أصبح يلوح في الافق أكثر من أيّ وقت مضى، ذلك أن الامبريالية الامريكية ـ وكذا الفرنسية ـ تعي خطورة الوضع القائم وتنظر بعين الحرص والانتباه الى مصالحها الضخمة بالمغرب، استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا. ومن هنا فانها لن تتردد في استعمال سلاح الانقلاب العسكرى في حالة انفلات الامور من يد عملائها الحاليين، وتململ ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية وقواها الثورية، وذلك لاستدراك الوضع، ومحاولة اجهاض الثورة الوطنية والديموقراطية المحتومة، وقطع الطريق على أيّ تطور جذرى يفلت زمام المبادرة من بين أيديها، ويمس بمصالحها الاساسية.

والجدير بالذكر أن البورجوازية الكومبرادورية، خوفا على حاضرها ومستقبلها، وفي غياب مخارج سياسية بديلة، قد تخرج من كنف النظام لتشكل القاعدة الاجتماعية لاى مشروع أمبريالي/ انقلابي، خاصة وأنها مهيأة أكثر من غيرها لضمان مصالح الامبريالية وصيانتها بحكم ارتباطها المصيرى بهذه المصالح.

رابعا : ومع وضعية غليان كهذه، وتعمق السخط والتذمر الشعبي، وغلبة اليأس والانهزامية لدى بعض الاوساط، تبدو التربة خصبة كذلك للمغامرة المسلحة المعزولة التي قد يدفع اليها بعض الانتهازيين الطامعين في السلطة. ورغم ضعف هذا الاحتمال، فلا يجب استبعاده تماما، بحكم توافر عناصر لا تنتعش الا في الماء العكر، وتشكل المغامرة بديلها وبرنامجها الواحد الاوحد للمساومة بها طمعا في الحصول على مكانة ما ضمن مشروع التغيير الفوقي للسلطة المسخر من طرف الامبريالية.

خامسا : خلاصة

ان اثارة هذه العوامل والاحتمالات الناجمة عنها، تأخذ في الظرف الراهن أهمية قصوى. فكما هو واضح، أصبح العنصر الخارجي، متجسّدا في الامبريالية بتواجدها العسكرى وهيمنتها الاقتصادية والسياسية، عنصرا مؤثرا في الصراع، وقد يكون حاسما. وان المنعطف التاريخي الذى سجلته الانتفاضة الشعبية البطولية لشهر يناير، من جهة، ومن جهة ثانية تعاظم حظوظ الاحتمال الثالث (الانقلاب الامبريالي).. يطرحان على الحركة الثورية المغربية تعقيدات كبيرة ومسؤوليات جديدة وملحة، اذ في كلا الحالتين ـ الانقلاب الامبريالي، الانتفاضات الشعبية ـ لن يتردد أعداء شعبنا في تسليط الارهاب عليها والتصفيات كمقدمة لاجهاضها. ولن يكون من باب المغالاة التأكيد على أن الحركة الثورية المغربية موضوعة أمام خيار واحد: اما أن تتمكن من تطوير أوضاعها الذاتية وتصليبها، بترسيخ مكتسباتها وتقويتها، حتى تكون في مستوى التجاوب مع الوضع بكل احتمالاته ومتطلباته، واما

أن تتعرض للاجهاض والتصفية..

واذا كنا قد ركزنا خلال هذا الاستعراض السريع للاوضاع السياسية واحتمالاتها على استراتيجية النظام وخططه وتكتيكاته، فليس معنى ذلك اهمال الوضع الجماهيرى ومكتسبات الحركة التقدمية والثورية، أو أن النظام وحلفائه يتمتعون بموقع القوة بشكل مطلق، ينفذون من خلاله كل مخططاتهم بشكل آلي أو بضربات سحرية.. على العكس من ذلك، فان الشعب المغربي وقواه الحية يبقى هو صاحب الكلمة الاخيرة، وأن أيّ تحليل يتغاضى عن ذلك أو يسقط من حسابه قدرة الجماهير الشعبية على الرد والمواجهة، انما هو تحليل مبتور يتغاضى عن نصف المعادلة السياسية القائمة.. أما من جهتنا فلقد أكدنا في غير هذه المناسبة، ونؤكد على ضوء الاحداث والوقائع المستجدة، ان الشروط الموضوعية للتغيير الثورى في المغرب قائمة متعمّقة منذ زمن غير قصير، وأن الجماهير الشعبية عبّرت بالملموس عن طموحها في التغيير الجذرى واستعدادها للتضحية والاستشهاد في سبيله. يبقى الخلل اذن في الشروط الذاتية أى في دور الطليعة الثورية ـ بما لهذا المصطلح من أبعاد أيديولوجية وسياسية وجماهيرية ـ القادرة على تأطير نضال الجماهير والتجاوب معه والالتحام به، وقيادته نحو أهدافه الايجابية المنشودة.

فهل ستتمكن الطليعة الثورية المغربية من رصّ صفوفها وبلورة تنظيمها، وحشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية الصادقة في معركة التغيير الوطني الديموقراطي الحقيقي، والالتحام بالجماهير الشعبية في نضالاتها اليومية العريضة والمتعددة الجبهات، كما في وقت الانتفاضة والمجابهة؟

ان التفاؤل الثورى يدفعنا للقول بأن هذا هو الاحتمال الاقوى بالنسبة لكل الاحتمالات السابقة الذكر، وهو الاعند والاصلب من كل الحسابات الامبريالية والرجعية.

★

مختارات من الصحافة

بلد في طريق التخلف

فليب براشي (*)
جريدة لاكروا الفرنسية ـ ١٩٨٤/١/٢٤

"يعتبر المغرب نموذجا عن بلدان العالم الثالث "المتوسطة"، فهناك حالات أسوأ منه وحالات أخرى أحسن. لكنه، رغم الامكانيات الهائلة التي يتوفر عليها من أجل النمو، فانه ينزلق بسرعة متزايدة نحو "ربع العالم" الاكثر تخلفا.

وتشكل حرب الصحراء المستمرة أحد الاسباب في ذلك. انها الاداة السياسية لترميم الملكية التي مكنت الحسن الثاني من تصفية الاحزاب السياسية عمليا كقوات حقيقية، مقابل الاحتفاظ بها كواجهة عصرية للتغطية عن حقيقة نظامه المتخلف والقبلي.

وبما أن هذا الدور الذى تلعبه حرب الصحراء، أى ترميم وحدة وطنية هشّة، هو نفسه الذى تؤديه في الجزائر، فاننا نراهن على أن هذه الحرب ستستمر مدة طويلة، لاننا لا نرى رابطا آخر قادرا على تعويضها، اضافة الى أن المصاريف التي تترتب عنها تشكل مصدرا أساسيا لاغتناء البعض في القصر الملكي ومن يحيط به.

(*) أستاذ في الاقتصاد ـ جامعة الرباط ـ ١٩٨١ / ١٩٨٢ ـ

ومنذ الزيارة الرسمية التي قام بها فرانسوا ميتيران لهذا البلد، أصبحت الاخبار عنه نادرة ومثيرة للقلق: استمرار حرب الصحراء وتضاؤل حظوظ السّلم من جهة، ومن جهة ثانية الاجراءات التقشفية لشهر يوليوز التي تؤشر، رغم المساعدات المتزايدة التي تقدمها العربية السعودية وفرنسا، الى أن المغرب يقف على أبواب المجاعة.

واذا كان الكساد العالمي يزيد من خطورة الوضعية، فان النظام المغربي هو المسؤول الاول عنها، فهو لا يحافظ على التوازن المؤقت الا بتحويل حالة البؤس المستفحلة بشكل سريع والتي تجد مصدرها في طابعة الطفيلي.. الى خشوع ديني تجاه الملك، "أمير المؤمنين".

وتتحمل المساعدة الفرنسية أيضا قسطا من المسؤولية لانها توجد في قلب الحلقة المفرغة للتخلف التي لن تحطّم أو تضعف على الاقل، الا بتغيير تركيبة وشروط وأساليب هذه المساعدة. وبما أن هذا التغيير لم يعد مطروحا في جدول الاعمال وبعد ذهاب السيد ج.ب كوت (*)، فان ركود الانتاج، خاصة في الميدان الزراعي، والانفجار الديموغرافي ينعكسان بانخفاض مستوى العيش ومعدل الحياة.

ان أسباب هذ النمو الديموغرافي هي من صنف ثقافي لانها تأتي كنتيجة للتباين ما بين الزيادة في النسل التي ظلت مرتفعة لاسباب تقليدية ودينية، ومعدل الوفيات التي انخفضت بتأثير من العصرنة المستوردة. وهذه العوامل تلعب دورها بشكل قوى، لان القيم التقليدية لم تتلاش بعد، بل انها زادت تصلبا أمام العصرنة المستوردة. وخلافا لما حدث في اليابان مثلا، فان الطبقات الحاكمة لم تستوعب هذه العصرنة، بل انها عملت على استعمالها مع ابقائها مبعدة وعاقرة... وهذا ما يفسر لنا التزايد السريع في النمو الديموغرافي بالمغرب الذى انتقل من نسبة ٢٠٪ غداة الاستقلال الى ٣٫٥٪ حاليا، أى أن عدد السكان انتقل من احدى عشر مليون نسمة الى ما يقارب الثلاثين مليون حاليا.

ان هذه المجتمع التقليدى الذى يقوّى قبضته بموازاة مع استفحال التخلف، يخضع لحكم منزل من السماء والى ظاهرة احتقار الشغل. ففي البلدان الرأسمالية التي أصبح فيها نظام الاجور معمّما، يسمح سلم الكفاءات بالارتفاع في سلم الدخل المحصّل من الشغل.. أما في المنطق التقليدى، فان طريقة الاغتناء الاكثر سرعة وانتشارا هي المحسوبية والرشوة، كنتاج للولاء للحكم، وكعرقلة في وجه الكفاءات التقنية والتسييرية العصرية.

(*) وزير التعاون الفرنسي السابق.

(...) لهذا نجد مثلا أن تسيير الممتلكات والشركات الملكية يخول دائما للاجانب، لانهم لا يمكنهم الاستحواذ عليها. كما أن الشركات المغربية الكبرى (وأغلبها قطاع عام أو ملك للعائلة المالكة) تدار من طرف عناصر غير كفأة يعيّنها الملك بناء على نسب اقليمية. ومهمة هؤلاء ليست هي اتخاذ المبادرات أو تحقيق تصاميم التنمية (فهذا الدور مخصص للمساعدين التقنيين الاجانب)، لكن فقط تنفيذ أوامر القصر كيفما كانت، وتكوين صندوق أسود تستفيد منه عشيرتهم. وفي نفس الوقت، نجد الاطر المغربية الشابة تشتغل في مشاريع لن تظهر للوجود أبدا، أو يخصّصون جل أوقاتهم لاقامة شركاتهم الخاصة، خفية، وفي القطاعات التي تجلب الربح بشكل سريع.

اضافة الى أن هذه الوضعية تجعل المساعدات عديمة الجدوى، فانها تهمنا بشكل مباشر لان الخوف من الحاضر والمستقبل، يسرّع من ظاهرة الهجرة، التي لا تزال مستمرة بوتيرة ٢٠٠٠٠ مغربي كل سنة، يلتحقون بفرنسا رغم كل اجراءات المراقبة وبفضل التواطوءات المحلية.

وعلى غرار بلدان أخرى من العالم الثالث، فان التوظيفات في الخارج التي يقوم بها الاثرياء المغاربة (وعلى رأسهم العائلة المالكة) يعادل مجموع الديون الخارجية للبلاد. وان القنوات المالية اللامشروعة التي تقتضيها مثل هذه التوظيفات، وكذا ضعف مردودية المساعدة، يشكلان مصادر هامة للتضخم المالي بالنسبة للمغرب وكذلك بالنسبة لفرنسا. كما أن نسبة فوائد القروض التي يضمنها صندوق "كوفاس" تعتبر تبذيرا للتوفير على المدى البعيد.

وبعد سنة من التردد، ولاسباب دبلوماسية، قررت الحكومة الفرنسية بالنسبة للمغرب ولبقية بلدان افريقيا أن "كل شيء سيستمر على حالته السابقة"، كما صرح بذلك السيد كلود شيسون بمناسبة زيارته للرباط خلال شهر شتنبر ١٩٨١. ويمكن للمرء أن يشك في فعالية هذه "الواقعية" على المستوى الدبلوماسي اذا ما استمرت فرنسا في تزكية أنظمة ستقبل على الانهيار، كما كان الشأن بالنسبة لايران. وفي جميع الحالات، فانه من المؤكد على المستوى الاقتصادي أن هذه "الواقعية الجديدة" بتغطيتها مؤقتا لخطورة الوضع، تساهم في استفحال هذه الخطورة. ان سياسة "الهدايا الصغيرة" (كما قال جان بيير كوت) ليست فضيحة أخلاقية وحسب، بل أنها عاقرة اقتصاديا كذلك.

أمام خطورة الوضع في العالم الثالث، لم يعد هناك مجال للمجاملة، وأصبحت لغة الحقيقة ضرورية أكثر من أيّ وقت مضى. فما هو رأي الوزير الحالي للتعاون والتنمية؟"

تطوان : الانتفاضة

المراسل الخاص لجريدة لومانيتية ـ الثلاثاء ٢٤ يناير ١٩٨٤ ـ

(...) "التقيت شهودا عيان لانتفاضات تطوان، مدينة ساحلية بشمال المغرب، والوصف الذى قدم الي، يعطي فكرة عن خطورة الوضع والوحشية التي قمعت بها الانتفاضة.

كانت البداية، يوم الثلاثاء الماضي، ١٧ يناير، بمظاهرات للتلاميذ احتجاجا على ارتفاع تكاليف التسجيل وانجاز الملفات المدرسية وضد الغاء المنح وتزايد النخبوية. ويوم الاربعاء التحق الطلبة بالتلاميذ ونزلوا بدورهم الى الشارع.. وبسرعة تنضم اليهم جماهير العاطلين والفلاحين المعدمين، والتي ما فتئت تلجأ منذ بضع سنوات وبأعداد متزايدة، الى المدن، طلبا لمصدر عيش غير أكيد. وتتعزز المظاهرات بالعمال الذين يجدون أنفسهم كذلك في وضع لا يحسدون عليه. وبسرعة تتحول المظاهرات الى انتفاضة يهاجم فيها المتظاهرون كل شيء يرمز للغنى والسلطة.

وطيلة يومين كاملين، كانت المدينة في يد مجموعات المتظاهرين الذين ظلوا يرددون الشعارات المناوئة للملك ويطالبون بالغاء الزيادات المتوقعة في الاسعار. ولم تتمكن الشرطة من الرد، نتيجة تجاوز الاحداث لها. ويجب القول هنا، أن غالبية قوى البوليس في المملكة، كانت خلال هذا الاسبوع ممركزة في الدار البيضاء لضمان أمن القمة الاسلامية. ودون شك، فان هذا العامل لعب دورا في الانتشار السريع للحريق الذى يعصف بالبلاد.

ولم تتوصل قوى الامن في تطوان بتعزيزات الا مساء يوم الخميس، وبدأت في اطلاق النار على المتظاهرين. وصباح يوم الجمعة، دخلت المدرعات الى المدينة، وأخذ الجيش، المرسل من الجنوب بكل سرعة، في اطلاق النار على أيّ

شيء يتحرك.

وهكذا تحولت الاحياء الشعبية، بعد تطويقها ومحاصرتها، الى ميدان لقمع خطير، حيث أن الجيش لا يتردد في اطلاق النار على أيّ واحد يفتح بابا أو نافذة.

(...) واستمرت الاعتقالات يوم السبت، حيث تم تقدير عدد المعتقلين بـ٧٠٠ شخص. أما الضحايا، فمن المستحيل اعطاء عددهم الحقيقي. لكنه كبير جدا ومن ضمنهم العديد من الشباب والاطفال. (...).

وبدون شك مع الاسف، أن الانتفاضات في الناظور والحسيمة كانت على الاقل بنفس الدرجة من العنف ولاقت هي أيضا مواجهة قمعية شديدة. (...)".

"حماة" الحسن الثاني

بعد التعرض لمقارنة بين تونس والجزائر والمغرب، يستمر "ايف مورو" في مقاله قائلا:

"ان الحديث، في مثل هذه الظروف، عن "غليان المغرب العربي" كما فعلت صحيفة "لوموند" من ضمن صحف أخرى، يشكل تعميما أقل ما يقال عنه أنه سريع.

وصحيفتا "ليبراسيون" و"لوكوتيديان دو باري" ذهبتا الى أبعد من ذلك، حيث أن "لوكوتيديان" تعبر عن قلقها ازاء "الهند الصغيرة" (اشارة للمغرب العربي) التي يخيّل لها أنها "في طريق التمخض على الضفة الاخرى من المتوسط" وتلوّح بـ"الضرورة الاستراتيجية" التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حسب هذه الصحيفة دائما، "لتلافي التواجد وجها لوجه مع وضع متفجر في حالة غليان حقيقي على حدودنا". وفي "ليبراسيون" تدعو افتتاحية مديرها "سيرج جولي" فرنسا للاستماع لنصائح الامريكان "قبل أن تجد نفسها في مواجهة نفس المشاكل التي يواجهونها ـ أي الامريكان ـ في أمريكا الوسطى".

بعبارة أخرى: المغرب العربي محميتنا! المغرب العربي خلفيّتنا و"حدودنا الرابعة"! تماما كجزيرة غرانادا بالنسبة للسيد ريغان.. ما من شك في أن "افريقيا الاجداد" لم تمت في عدد من الاذهان بباريس. فما ذا يهمهم ان كان المغاربة يذوقون الامرّين على يد الحسن الثاني؟".

معارضو المؤتمر الاسلامي
وجدوا حليفا غير منظور، يدعى .. "الازمة العامة"

مجلة "الكفاح العربي" ـ العدد ٢٩٠ ـ ٣٠ يناير/٥ فبراير ١٩٨٤

انتهى المؤتمر الاسلامي على البحر الاخضر، في الدار البيضاء، واندلعت الاضطرابات على البحر الابيض في الناظور والحسيمة وتطوان، على ضفاف الاطلسي.

قرابة أربعين رئيس دولة وحكومة ووزيرا، انهوا مداولتهم وعلى ضفاف المتوسط ـ في الناظور ـ سقط أربعون قتيلا... وعلى مبعدة قريبة منها في الحسيمة نحو من مائة قتيل (بروءية صحيفة البابيس الاسبانية).

هناك ... كانت الطائرات العمودية تحلق في الجو، لتشرف على أمن المؤتمرين، وهنا ... أطلقت مدافع رشاشة من الجو ضد المتظاهرين!

لكن هذا كله محض صدفة، الا في حال الدار البيضاء التي لم تتظاهر. فوفقا لما فهمناه من بعض المطلعين، فان المدينة العتيدة، كانت تستغرق جماع قوات بوليس السيد ادريس البصري وزير الداخلية المغربي الساهرة على أمن المؤتمرين، فضلا عن أنها كانت لا تزال تتعرض ـ منذ ثلاثة أشهر (منذ فضيحة الوزاني، واتهام بعض أولاد كبار القوم بتهريب المخدرات) ـ الى عمليات مداهمة يومية، تنتهي باعتقال الشبان الذين لا يعملون وزجهم في السجون.

لا صلة ـ فيما يبدو بين قمة المؤتمر الاسلامي والتظاهرات الاخيرة ـ الا في رأى العاهل المغربي، الذى اعتبر أن القصد منها هو الحيلولة دون "عودة مصر الى الحظيرة الاسلامية والصف العربي"، بحيث أن الملك الحسن الثاني، مضى الى حد اتهام المخابرات الاسرائيلية باعداد التظاهرات!

لكن الحركة التي انفجرت في نحو من عشرين مدينة وحاضرة، وبدأت ـ أصلا ـ منذ اليوم التاسع من هذا الشهر في مدينة مراكش (الامر الذى يفسر حشد قوات البوليس في الدار البيضاء للحيلولة دون وصول الانفجار اليها، واندلاع الفتنة ابان انعقاد مؤتمر اسلامي، يحضره عدد ضخم من رؤساء الدول)، كانت قد انفجرت بصورة عفوية.

والانفجارات السابقة كافة، حدثت بصورة عفوية أو شبه عفوية. فحتى أحداث الدار البيضاء في ٢٠ حزيران/ يونيو لعام ١٩٨١، كانت عفوية، على

الرغم من أن مناسبتها كانت دعوة للاضراب، وجهتها الكونفيدرالية الديموقراطية المغربية للشغل. فالكونفيدرالية دعت الى اضراب، لكن الجماهير تجاوزت الاضراب الى الانتفاضة، وتحولت الانتفاضة الى مجزرة دامية بفعل القمع.

والوضع السائد في المدن المغربية، ولاسيما كبرياتها يقدم تفسيرا أوليا لذلك. فجميع الذين زاروا الدار البيضاء مؤخرا، يتحدثون عن تحولها التدريجي الى نوع من ريو دى جانيرو. اذ يكفي أن تقترب ساعات الليل الاولى، حتى تفرغ الشوارع نتيجة انعدام الامن. بينما تشهد أعمال العنف والسطو و"التشليح" على أن الشارع بات خارج السلطة.

أما السياسة الداخلية، فتقدم بقية التفسير. فقد ضعفت الاحزاب، وأضاعت مصداقيتها. ولعل ادخال الملك لوزيرين عن الاتحاد الاشتراكي في حكومة كانت مهمتها الاساسية رفع الاسعار، كان كافيا لحرق الكثير من مصداقية الاتحاد.

ولا ندرى، اذا كان ينبغي لنا أن نصدق الاسباني ايغناثيو رامونه، الذى يعتبر أن الكاتب العام للاتحاد الاشتراكي ورفاقه في المكتب السياسي، باتوا سجناء رفاقهم المسجونين. فهو يقول: ان مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ١٩٨٣، قد أدت الى أزمة عامة فيه، بحيث أن السيد بوعبيد التجأ الى معونة السلطة ليتغلب على الخارجين عليه. وأطروحات هؤلاء، التي تدعو الى مقاطعة الانتخابات وانهاء التعاون مع السلطة، تلاقي تعاطفا كبيرا داخل الحزب بحيث أن بوسع المرء أن يعتقد، أنه لولا وجود "الخوارج" هؤلاء داخل السجن، لاصبحوا الاغلبية في الحزب.

وهكذا، فان الملك بات يملك ــ عبر قدرته على اخراج هؤلاء من السجن ــ أن يمزق الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية مرة أخرى. وهو الامر الذى يجبر عبد الرحيم على مواصلة تعاونه مع البلاط، وأن يقبل ــ كما فعل يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ــ أن يشارك في حكومة كريم عمراني.

وانما نقول: اننا لا ندرى، اذا كان ينبغي لنا أن نصدق الصحفي الاسباني، الذى يجعل من الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد في وضع "مرغم أخاك لا بطل"... فقد سبق لنا أن سمعنا رفاقه "الخوارج" ومنذ أكثر من سنة، أى منذ ما قبل نوفمبر/ تشرين ثاني، يتحدثون عن ظاهرة تحريفية، هي "الظاهرة الانتخابية"! لكن الصحيح أيضا، هو أن كوادر الحزب وقواعده، تنفر من التعاون مع السلطة، ولا تتمكن من الاقتناع بالمبررات المقدمة لذلك.

ولعل الحديث الذى بلغنا عن الكاتب العام للكونفيدرالية الديموقراطية للشغل، الاموى (الذى اعتقل بعد أحداث الدار البيضاء لعام ١٩٨١ بتهمة

التحريض عليها، ولم يطلق سراحه الا بعد حملة تضامن دولية واسعة معه)، يؤكد هذا الفهم. فقد انتقد الاموى في بعض مجالسه الخاصة قرار قيادة الحزب بدخول الحكومة والتعاون مع السلطة نقدا شديدا.

ويبقى، أن الاتحاد الاشتراكي، دخل الحكومة وهو يعلن أن البلاد تواجه أزمة حقيقية، في حين أن حقيقة السلطة ليست بيد الحكومة. ومما يعزز الرأى الذى أوردناه ــ من أنه دخل الحكم مرغما ــ أن العاهل المغربي، يسجل بهذه المناورة السياسية الجديدة نصرا آخر على المهدى بن بركة، لانه يضع بقية حزب المهدى بين خطر الانقسام... وخطر فقدان المصداقية.

أخطاء الحكم

لكن الحكم لا يصفي بذلك الحسابات مع المعارضة اليسارية وحسب، بل انه يصفي حساباته مع "الحزبية" عموما. ذلك أن من الواضح، أن الحكم يريد أحزابا (لتأمين الواجهة الليبرالية الضرورية في المغرب)، على أن تكون صورية. انه يريد أحزابا، كحزب تجمع المستقلين الذى شكله السيد أحمد عصمان، والاتحاد الدستورى الذى شكله السيد المعطي بوعبيد حين كان رئيس حكومة.

لكن الحكم المغربي، لا يفعل بحصوله على هذه الانتصارات، سوى أن يزيل آخر حواجز ممكنة لاحتواء الشعب. فضعف الهيئات والمنظمات الحزبية، وظهورها بمظهر الواجهة الشكلية للسلطة، جعل الغضب الشعبي يتوجه نحو البلاط مباشرة، وينصب على شخص الملك بالذات، على الرغم من أن الدستور، يجعل من نقد أمير المؤمنين جريمة يحاسب عليها القانون.

ولهذا، فان شعارات جدران الرباط والدار البيضاء، باتت تتناوله مباشرة من دون المرور بالحكومة (ناهيك بالحزب) "الحسن الثاني: كذا... أو الحسن الثاني: كذا..."

وهذا الاتجاه الذى يصح على الاحزاب، يصح كذلك على النقابات. فمنذ نحو من سنة، اشتكت قيادة الكونفيدرالية الديموقراطية المغربية للشغل، من أنه "كلما تشكل مكتب نقابي في احدى المؤسسات، جرى طرد أعضائه من العمل. وأن هناك أكثر من خمسين مؤسسة، تم طرد أعضاء مكاتبها النقابية من العمل بمجرد تأسيسها، بل ان النقابي المراني محمد، طرد من العمل وهو يقوم بمحاورة رئيس الحكومة!

يبقى، أنه لم يكن في وسع الملك أن يقول غير الذى قاله. فهو لا يستطيع

أن يقول : ان الكارثة كانت محتومة، وان وزير ماليته توقع ـ حين قدم ميزانيته الى البرلمان ـ أن تكون سنة ١٩٨٣ "وخيمة العواقب ربما" ، لان قول ذلك ، يعني الاعتراف الصريح بفشل سياسة الحكم . وهو قد اختار ثلاثة متهمين : كل منهم يمكن أن يرضي طرفا من الاطراف الناقمة عليه...

الطلاب "صاعق الانتفاضة"

(...) وبعض المصادر المغربية تعود ببداية الاحداث الى خطاب الملك في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر الماضي، حين أعلن عن ضرورة اتخاذ تدابير اقتصادية جديدة لانهاض الوضع الحالي، واعدا ألا تمس هذه الاجراءات الطبقات الفقيرة، لانه لم يعد يستطيع أن يطلب منها شيئا .

وهكذا ، فان الحملة الاحصائية التي نظمتها السلطة لاحصاء الفقراء ، لم تفض الى شيء . ووجد العمال أنفسهم يواجهون زيادة جديدة في سعر البنزين ، تجعل تنقلاتهم أكثر كلفة وصعوبة. ووجدت ربات البيوت سعر قارورة الغاز ، يزداد بحوالي خمسة دراهم ، والزبدة بنسبة ٧٠٪ ، والعديد من المواد الاساسية بنسبة ٣٠٪ الخ... وهذا ، في وضع جمّدت فيه أجور العاملين منذ سنتين ، بينما تضاعفت الاسعار خلال ذلك ضعفين . وفي حين يبلغ فيه نصيب الواحد من الـ ٩ ٤٠٠ ٠٠٠ مغربي من أصل الـ ٢٥ مليون نسمة من كامل تعداد سكان البلاد (أكثر من الثلث) ثلاثة دراهم ونصف الدرهم يوميا (احصاءات البنك الدولي للانشاء والتعمير) . ويعيش فيه ٧٫٥ ملايين مغربي تحت مستوى الفقر. وتبلغ فيه نسبة من تتدنّى أعمارهم عن ١٥ سنة ٦٤٪ من السكان.

ولهذا ، فانه كان يكفي أن يكتشف جمهور الناس، أن الحكومة ماضية في تدابيرها ، وغير عازمة على البر بوعودها ، لينتفضوا .

واذا كانت أسباب الانتفاضة عامة، الا أن كل ناحية أضافت مشكلاتها الخاصة : فالمراكشيون يعانون أكثر من سواهم من الجفاف . والطلاب يعانون من المستقبل المقفل في وجوههم ، ويرفضون زيادات الرسوم . أما المدن المتوسطية ، فقد تأثرت من قرارات الحد من السفر الى سبتة واملیلية، وفرض رسوم على المسافرين اليها (٥٠٠ درهم) بحجة الحيلولة دون تهريب سلع من المدن التي لا تزال تحت السيطرة الاسبانية.

وقد كانت انتفاضة الناظور (تبعد ١٤ كيلومترا عن سبتة وتطوان) أشد هذه الانتفاضات. اذ يقال أن المنتفضين تمكنوا من نزع سلاح بعض العسكريين والرد

على النار بالمثل ، بينما يبدو أن الجيش استخدم ضد المتظاهرين هناك الطائرات ، وربما في مدينة الحسيمة (١٠٠ قتيل في بعض الروايات) .

واذا كان لا يزال من الصعب التأكد من مختلف هذه الروايات (حتى من اتصلنا بهم في المغرب ، لم يكونوا أكثر اطلاعا بكثير ممن هم خارجه على الرغم من " "الاذاعة الشعبية" أي الاشاعات) ، الا أن الحيلولة دون وصول الصحفيين الى مكان الحوادث ، وتسفير بعضهم بالقوة من وجدة (وكالة الصحافة الفرنسية) ، واقتياد بعضهم عنوة الى سبتة (مراسل الاذاعة الاسبانية ، ومراسلي جورنال ، والميساجيرو الايطاليين ومراسل نيويورك تايمز الامريكية) الى مليلية ، يشهد بخطورة الاوضاع...

(...) ولعل من شهد صور المؤتمر الاسلامي وسمع قراراته ، عرف أن ثمة ردا ما عليها ، جاء عبر هذه الاحداث "المفاجئة" .

ذلك أن لمعارضيه حليفا غير منظور... يدعى "الازمة العامة" في المغرب .

★

عبد الرحيم بوعبيد : "ملكي أكثر من الملك"

ـ مجلة ليبراسيون الفرنسية ـ ٣١ يناير ١٩٨٤ ـ

بهذا التعريف قدمت جريدة ليبراسيون مقابلة لها مع السيد عبد الرحيم بوعبيد ، ننشر منها بعض المقتطفات. يقول السيد الوزير :

"ان الوضعية الاقتصادية الاجتماعية تبعث على القلق ، فالبطالة مستمرة وثمن المعيشة يزداد يوما عن يوم. ولقد خلفت هذه المعطيات سخطا عاما انفجر بمناسبة مظاهرات التلاميذ التي كان من الممكن أن تبقى في حد ذاتها بدون خطورة. وكانت النتيجة : عدد من القتلى والجرحى وتخريب مدارس ومستشفيات ، وهذا شيء مؤسف تماما. ولم يكن من شأن كل هذا الا ليؤدي الى ردة فعل عنيفة من طرف قوات الامن. فالمتظاهرون لم يكونوا يتكونون فقط من الاطفال البالغين الثانية عشرة سنة".

وعن سؤال حول ما اذا كان السيد الوزير يعتبر "الانتفاضات مسخرة (حسب التفسير الرسمي) أم عفوية" أجاب قائلا :

"من المؤكد أن الاضطرابات قد استغلت في الاماكن التي كانت فيها تحركات ، لكن المرء لا يمكنه أن يتخذ موقفا ازاء ذلك. يجب انتظار نتائج التحقيق البوليسي. نعم ، كل الدلائل تشير على أن هناك تحقيقا جاريا ، ولن أخفي عليكم أن بعض مناضلي حزبي قد اعتقلوا حتى في بعض المدن ، مثل الجديدة التي لم يحدث فيها شيئا ، أما عددهم فمن المستحيل تحديده. لقد أطلق سراح بعضهم والبعض الاخر لا يزال معتقلا. ولقد عبرنا عن احتجاجنا ضد اعتقال رفاقنا بطبيعة الحال".

وعن سكوت الاحزاب والنقابات حول الاحداث ، يقول :

"في هذه المرة ، وخلافا لسنة ١٩٨١ ، برهنا وقلنا لمناضلينا أن لا يحركوا

ساكنا ، وذلك لثلاثة أسباب : أولا ، لم تكن الزيادات في الاسعار قد تقررت بعد ، وكان من اللازم انتظار الاجراءات التي ستتخذ. وثانيا ، جرت الاحداث خلال انعقاد القمة الاسلامية ، ولم نرد أن نسقط في الفخ. وأخيرا ، فان الناس الذين شاركوا في الاحداث يناصرون البوليزاريو." ثم أضاف :

"يمكن لهذه الاحداث أن تتكرر بطبيعة الحال اذا ما استمرت الوضعية على ما هي عليه ، ومن ثم ضرورة تنظيم الانتخابات التشريعية في أسرع وقت ممكن. ولن يكون أمام البرلمان المنتخب أيّ حل آخر غير اجراء تغييرات في العمق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. واننا نتناقش حاليا حول تنظيم الانتخابات : التاريخ ، التقسيم الانتخابي ، الاجراءات التي تضمن سيرا جيدا وحياد الادارة".

وعن سؤال حول امكانية تأجيل الانتخابات أمام الوضع المتوتر الحالي ، أجاب قائلا :

"من المفروض لحد الان أن يعقد البرلمان جلسته في الجمعة الثانية من شهر أبريل المقبل. ويفترض حقيقة أن تكون هناك أحداث غير عادية ، مثل تصاعد حرب الصحراء ، لتبرير اجراء من هذا القبيل.

والذي يمكن للمرء أن يخشاه على العكس من ذلك ، هو أن تتم هذه الانتخابات في جو من اللامبالاة ، اذ يمكن للناس أن تتساءل عن جدواها. فالادارة عملت مرارا على التلاعب بنتائجها ، وكانت خلال الانتخابات البلدية الاخيرة لشهر يونيو تختار مرشحيها في بعض الاقاليم ، فما هي جدوى المحاولة؟ هناك تيار داخل حزبنا له نفس الموقف ، لكن ما هو البديل؟ ان الوضعية خطيرة وليس هناك من طريق غير ضمان نوع من السلم الاجتماعية واعطاء الامل للجماهير المستغلة ، وغير ذلك ما هو الا مغامرة"...

وعن سؤال حول مخاطر مشاركته في الحكومة في "الوقت الذي اندلعت فيه مظاهرات الساخطين الذين لا يشعرون نهائيا أنكم تمثلونهم".. على حد قول الصحيفة ، أجاب السيد بوعبيد قائلا :

"هذا صحيح. لكن الخيار كان ما بين المخاطرة أو البقاء في الهامش وصياغة البيانات والبلاغات...الخ. انني أقول في الحقيقة أننا نتواجد في الحكومة بالضبط من أجل الحيلولة دون حدوث مثل هذه الانفجارات"...

أمام هذه البراعة في تنميق وتجميل المواقف الرسمية للحكم ، لا نجد في الحقيقة أيّ تعليق نقدمه لقرائنا. فالخيانة واضحة ، وصاحبها وزمرته لم يعودوا يكلفون أنفسهم عناء سترها...